بحث

بعنوان

المعاملة الضريبية لإيرادات الفنادق والقرى السياحية

اعداد

الباحث

دكتور / جمال محمد محمود كبش

مدرس المحاسبة بالمعهد المصري

اكاديمية الاسكندرية للإدارة والمحاسبة

تقديم عام

طبيعة المشكلة :

- تعتبر أنشطة السفر والسياحة من أهم مصادر الدخل لقومي في العديد من الدول خاصة أسبانيا وتركيا ولبنان والإمارات وإنجلترا و إيطاليا والمغرب ٠

- وتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى ان السياحة تساهم بحوالي ٥% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل على المستوى العالمي ٠

- وتقوم الدول السياحية بتوفير المرافق والفنادق والقرى السياحية وسبل الراحة اللازمة لإعاشة هؤلاء السياح ،كما أنها تقوم بتشجيع الاستثمار السياحي ٠

- وقد بدأت الدولة المصرية في تشجيع القطاع الخاص على إقامة الفنادق والمنتزهات السياحية عن طريق إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ والذي نص في طياته على الإعفاء الضريبي للدخول السياحية خاصة الإعفاء العشري والإعفاء الخمسي ٠

- ويمكن القول بحق أن الفنادق والقرى السياحية مكبلة بأعباء ضريبية رهيبة علاوة على الكساد السياحي في مصر وذلك من الناحية العملية التي تختلف بالطبع عن الناحية النظرية ٠

- فالتشريعات ،واللوائح والتعليمات تفيد بان الحكومة تشجع السياحة ولكن الملفات الضريبية للفنادق والقرى السياحية بمركز كبار الممولين ومأموريات ضرائب الاستثمار والمساهمة تفيض بالمشاكل الضريبية وأهمها ما يلي :-

١) مشكلة إيرادات المحلات والمولات التجارية المرتبطة بالفنادق ٠

٢) مشكلة رسم الخدمة المحصل من العملاء ٠

٣) مشكلة تنفيذ الإعفاء الضريبي ٠

٤) مشكلة العمولات ومصروفات السفر ٠

٥) مشكلة مصروفات التسويق ٠

٦) مشكلة تقييم العملات وفروق العملة ٠

٧) مشكلة مسئولية الفنادق والقرى السياحية عن ضرائب كسب العمل ٠

٨) مشاكل ضريبة القيمة المضافة ٠

فروض البحث :

- تتمثل فروض الدراسة فيما يلي :-

الفرض الاول : توجد علاقة طردية بين ايرادات السياحة وتحسين المناخ الاستثماري في مجال الفنادق والقرى السياحية

الفرض الثاني : توجد مشاكل ضريبية لدى الفنادق والقري السياحية .

الفرض الثالث : تساهم المبادئ والسياسات المحاسبية في تطوير الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل الضريبية للفنادق والقرى السياحية .

اهداف البحث :-

- يمكن تلخيص مقاصد وأهداف الدراسة فيما يلي :-

١) دراسة العلاقة بين ايرادات السياحة وتحسين بيئة الاستثمار

٢) حصر وبلورة المشاكل الضريبية لدى قطاع الفنادق والقرى السياحية .

٣) تطوير معاملة ضريبية مقترحة لحل مشاكل ضرائب الدخل والقيمة المضافة لدى الفنادق والقرى السياحية .

اهمية البحث:

- تبع اهمية البحث من النواحي الاتية :

١)تمثل ايرادات السياحة مصدرا اساسيا للعملات الاجنبية في مصر .

٢)تساهم السياحة بنسبة كبيرة في توليد الدخل والناتج القومي .

٣) ندرة الابحاث المحاسبية في قطاع السياحة والفنادق .

٤)اهمية البحث في حلول عملية للمشاكل الضريبية في مجال الفنادق والقرى السياحية .

حدود البحث :

١)يركز البحث على المشاكل الضريبية للفنادق والقرى السياحية المسجلة لدى مركز كبار الممولين .

٢)يهتم البحث بالفنادق المسجلة لدى ضريبة القيمة المضافة .

٣)لا يهتم البحث بمشاكل السفر والطيران والعوامل السياسية .

٤) لا يهتم البحث بالمشاكل الشرعية من ناحية الحلال والحرام في مجال السياحة .

منهج البحث :

-سوف يعتمد الباحث على الاسلوب الاستنباطي في عرض المفاهيم والمبادئ التي تحكم قياس وعاء الضريبة على دخل الاشخاص الاعتبارية في مجال الفنادق والقرى السياحية ، ثم الاسلوب الاستقرائي بشكل محدود من خلال ملاحظة المشاكل العملية الموجودة على الواقع للحد من الاختلاف بين الجوانب العملية والعلمية بشأن المعاملة الضريبية لإيرادات الفنادق والقرى السياحية .

خطة البحث :

لقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث على النحو التالي :-

١-المبحث الاول : المحاسبة عن ايرادات السياحة والفنادق .

٢- المبحث الثاني : التحاسب الضريبي في مجال الفنادق والقرى السياحية .

٣- المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية .

وسوف يورد الباحث في نهاية البحث اهم النتائج والتوصيات وقائمة بأهم المراجع التي اعتمد عليها الباحث .

(المبحث الاول)

المحاسبة عن ايرادات السياحة والفنادق

-تحصل الفنادق والقرى السياحية على ايرادات النشاط من عدة بنود هى : -

١)ايرادات الغرف

٢) ايرادات المأكولات والمشروبات

٣)ايرادات خدمات الغسيل والكي والاتصالات والخدمات الطبية والمالية ،

٤) ايرادات تأجير المحلات

٥)ايرادات اخرى متنوعة

-ويتم الاعتراف بالإيرادات وفقا للمعيار المحاسبي رقم ١١ من معايير المحاسبة المصرية والذي يعتبر ترجمة للمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 18 ولقد تضمن المعيار المحاسبي رقم ١١ ضمن تبويباته الاساسية هدف المعيار ونطاق المعيار وقياس الايراد والافصاح ،

ويستفاد من فقرة هدف المعيار ما يلي:-

- يهدف هذا المعيار المحاسبي الى شرح المعالجة المحاسبية للإيراد الناتج عن انواع محددة من المعاملات والإحداث ،

-ويعرف الايراد بأنه الدخل الذي ينشأ في نطاق ممارسة المنشاة لأنشطتها العادية ويشار اليه بمسميات عديدة منها المبيعات والعوائد والإتاوات وتوزيعات الارباح والأتعاب ،

-ويهتم المعيار بالإجابة على سؤال متى يتحقق الايراد ،ومتى يثبت في الدفاتر وتشير القاعدة الاساسية في الاعتراف بالإيراد الى اهمية توافر الشروط التالية :-

١-ان يكون هناك توقع كافي بان هناك منافع اقتصادية ومستقبلية سوف تتدفق الى المنشاة ،

٢-انه يمكن قياس المنافع الاقتصادية بطريقة يعتمد عليها ،

٣-انه يمكن قياس تكاليف هذه المنافع الاقتصادية المحققة ،

-ويقاس الايراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم او المستحق للمنشاة ويعترف بالإيراد الخاص بتنفيذ عمليات تتضمن تقديم خدمة طبقا للفقرة ١٩ من المعيار المحاسبي المصري رقم ١١ عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك الى المدى الذي تم تنفيذه من العملية

حتى تاريخ الميزانية ، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة اذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :

(ا) يمكن قياس قيمة الايراد بدقة .

(ب) ان يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة .

(جـ) ان يمكن قياس درجة اتمام العملية في تاريخ الميزانية .

-وتوجد عدة مشكلات عملية في قياس والاعتراف بايرادات الفنادق والقرى السياحية تمهيدا لقياس وعاء الضريبة سواء ضريبة الدخل او ضريبة القيمة المضافة .

(١) قياس ايرادات الغرف او الاقامة

-يتم تسعير هذه الخدمات غالبا وفقا لظروف العرض والطلب كغيرها من المنتجات التنافسية .

- وبناءا على ذلك فان الكساد وانخفاض الطلب على الاقامة في الفنادق ، فانه يتم تخفيض أسعار الاقامة الفندقية عن الاسعار المعلنة في قوائم الاسعار القديمة علاوة على منح الفنادق خصومات قد تصل الى ٦٠% من اسعار الليالي السياحية ، كما قد تتغاضى بعض الفنادق والقرى السياحية عن تحميل العملاء برسوم الخدمة وهى تعادل (١٢%) من قيمة الخدمات الفندقية .

-وبالرغم من ان اساس الاستحقاق المحاسبي هو الاساس العام في الاعتراف بالإيراد الا ان ظروف الكساد قد تحتم الاثبات والاعتراف بالإيراد على اساس نقدي .

(٢) قياس المحلات والمولات التجارية بالفنادق والقرى السياحية

- ويوجد عدة اشكال لإدارة تلك المحلات والمولات هى :-

(ا)-عقد ايجار يدفع من خلاله المستأجر قيمة ايجارية محددة زمنيا ، وفي هذه الحالة فان المستأجر يدفع للشركة المالكة دفعات ايجار شهرية او سنوية ويرتبط بهذه لعقود الايجارية عدة مشاكل اهمها :-

-ان عملاء الفندق هم غالبا عملاء المحلات وفي ظروف الكساد فان المستأجرين يدفعون مبالغ ايجار اقل بناءا على اتفاقيات ودية .

-قانون ضرائب الدخل يلزم الشركات المالكة للمحلات بتحصيل نسبة ٣% من القيمة الايجارية (اضافة الى الايجار) .

-قانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ يلزم الشركة المالكة بتحصيل ضريبة قيمة مضافة بنسبة ١٠% من القيمة الايجارية باعتبار ان هذه المحلات المؤجرة تمثل خدمات فندقية .

-وهذه الايجارات تكون محل شك كبير في تحصيلها في ظروف ندرة عملاء الفندق

وينص البند رقم ٣٣ من المعيار رقم ١١ سالف الذكر على :

لا يتم الاعتراف بالإيراد الا اذا كان من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة للمنشاة ، فإذا تولد عن مدى امكانية تحصيل مبالغ ادرج فعلا بالايراد ، فيجب ادراج ذلك المبلغ غير القابل للتحصيل او الذي اصبح تحصيله محل شك كبير ضمن المصروفات وعدم استبعاده من قيمة الايرادات .

والحالة السابقة هى حالة عقد ايجار عادي

(ب) عقد الايجار بالجدك : في هذه الحالة تقوم الشركة المالكة للمحلات والمولات بتجهيز المحلات بالتجهيزات والتركيبات وأحيانا بالعمالة المدربة وخلافه ولا يختلف الحال عن الحالة الاولى الا في ارتفاع دفعات الايجار وتحمل أعباء ادارية اكبر نتيجة الاشراف على تشغيل عمالة المحلات الملاصقة للفندق .

(جـ) حالة وجود شركة ادارية للمحلات والمولات ترتبط بعقد مع الشركة مالكة الفندق وتختلف عقود الادارة في شروطها وبنودها بسبب التفاوض والإتفاق بين الطرفين .

وغالبا ما تحدد ايرادات الشركة المالكة بالحد الادنى المضمون سنويا تجنبا لمخاطر الانخفاض في الايرادات وتترك لشركة الادارة المسئولية عن التشغيل وتوليد الارباح وتحمل مخاطر الاحدار والكساد .

(٣) قياس ايرادات المأكولات والمشروبات الفندقية :-

-يرتبط بهذه النوعية من الايرادات جملة من المشاكل التى تواجه الفنادق في الاعتراف وقياس الايرادات اهمها :-

(أ)مشاكل تسعير المخزون من الاطعمة والمشروبات في اخر المدة وبالطبع تسعير المنصرف .

وتفاضل ادارة الفندق بين عدة طرق وسياسات محاسبية لتسعير كل بند اهمها:

(MAC ' FIFO 'LIFO)

(ب) مشاكل تسعير استهلاك العاملين بالفندق من الطعام والشراب .

(جـ) مشاكل تسعير استهلاك ضيوف الفندق من الملاك ورجال وزارة السياحة ومأموري الضرائب ومفتشي التأمينات وموظفي المحليات وغيرهم ممن لهم السلطة للتفتيش على الفندق وعائلاتهم ٠

-هذه المشاكل السابقة تضاف الى المشاكل الرئيسية لتسعير استهلاك النزلاء في ظروف المنافسة والكساد وضرورة منح خصومات او السماح بتنزيلات في الاسعار حسب المجموعات والمواسم ٠

(٤) قياس ايرادات رسم الخدمة الفندقية :-

-تلتزم الفنادق والقرى السياحية بإضافة نسبة ١٢% من الايرادات واجبة التحصيل مقابل رسم خدمة ٠

-وتقسم هذه الرسوم المحصلة بين الفندق والعاملين بنسبة متفق عليها عرفيا ٨٥% للعمالة و ١٥% للفندق مقابل الهالك من الاطباق والكاسات وخلافه ٠

-وغالبا ما يتم انفصال محاسبة رسم الخدمة لكل قسم بالفندق على حده حتى لا يستفيد العاملون بقسم معين بمجهودات العاملين بالأقسام الاخرى

-وتبدو المشاكل المحاسبية للأقسام الداخلية للفندق او القرية علاوة على عدم تمسك الادارة بهذه النسبة في ظروف الكساد مع اعتماد العاملين على هذا الرسم كجزء هام من المرتبات والأجور ٠

-وطبقا للمعيار المحاسبي رقم ١١ فان هذه الرسوم لا تعتبر من الايرادات نظرا لان هذه الرسوم لا تولد منافع اقتصادية للمنشأة الفندقية ٠

(٥) قياس ايرادات التايم شير الفندقية :

-وتحصل ادارة الفندق او القرية السياحية على نوعين من الايرادات بصفة اساسية من عملاء اقتسام الوقت هما :-

أ) ايراد بيع الوحدة الفندقية لمدة اسبوع سنويا مدى الحياة او لمدة ١٥ عاما حسب الاحوال ٠

ب)اشتراكات تحصل سنويا مقابل نصيب العميل في صيانة المرافق والخدمات العامة للفندق

-وينطوي هذا الفرع من الانشطة على مشاكل محاسبية كثيرة اهمها :-

أ)مشاكل الاعتراف بالإيراد ٠

ب)مشاكل قياس تكاليف التشغيل ٠

جـ)مشاكل ناجمة عن عدم الانتظام في سداد الرسوم والاشتراكات السنوية .

د)مشاكل ناجمة عن سلطة وزارة السياحة على الفنادق والقرى السياحية مع عدم وجود اية سلطة على العملاء او الزبائن .

هـ)مشاكل الاعتراف بالأرباح الدورية في ظل استمرارية العقد وعدم التزام العملاء بالسداد في السنوات التالية لسنة التعاقد .

و)مشاكل قياس التكاليف الاستثمارية والتشغيلية في هذا الفرع من الانشطة .

٦)مشاكل قياس الايرادات الفندقية المتنوعة .

-ويقصد بالإيرادات المتنوعة في مجال الفنادق والقرى السياحية تلك الايرادات المرتبطة بزبائن الفندق مثل ايراد المغسلة والتليفون والنت والخدمات الطبية البسيطة مثل قياس الوزن والضغط والسكر علاوة على ايراد بيع مخلفات الطعام وهوالك الزجاج والمفروشات وما شابه ذلك .

- تتمثل مشاكل هذا النوع من الايرادات في انها صغيرة الحجم وفي معظم الاحيان تكون غير منتظمة ويجب توقعها واختلاف نظم المحاسبة عنها علاوة على عدم ادراجها على نظام المحاسبة الالكتروني في كثير من الفنادق .

(المبحث الثاني)

التحاسب الضريبي في مجال الفنادق والقرى السياحية

-يتناول هذا المبحث النقاط الاتية :-

اولا : التحاسب الضريبي عن القيمة المضافة للفنادق ،

ثانيا : التحاسب الضريبي عن ارباح الفنادق والقرى السياحية ،

ثالثا :التحاسب الضريبي عن الفنادق والقرى السياحية من ضريبة كسب العمل ،

اولا : ضريبة القيمة المضافة في الفنادق والقرى السياحية :

- تفرض الضريبة بالسعر العام (١٤٠%) على جميع ايرادات لفنادق والقرى السياحية

وتنص المادة (١٤) من القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ على كل مسجل ان يقدم للمأمورية المختصة اقرارا شهريا عن الضريبة على النموذج رقم (١٠ض ٠ ق ٠ م) ويقدم الاقرارالمشار اليه خلال الشهرين التاليين لانتهاء كل فترة ضريبية ، مقترنا بسداد الضريبة ،على ان يقدم اقرار شهر ابريل وتؤدى الضريبة في موعد غايته ١٥ من شهر يونيه

-وتبدو السهولة في التحاسب الضريبي عن القيمة المضافة لإيرادات الفنادق والقرى السياحية لانها محصلة ضرب رقم الايرادات × ١٤ % ولكن هذه العملية تنطوي على العديد من المشاكل العملية اهمها :

١) مشكلة ضريبة القيمة المضافة على ايرادات رسوم الخدمة الفندقية :

-تقوم الفنادق والقرى السياحية بإنشاء محلات سواء خارج حدود الفندق او في سور الفندق او داخله ، وهذه المحلات قد تدار بواسطة ادارة الفندق وقد يتم تأجيرها للغير وقد يتم تجهيزها بالعدد والمعدات والتجهيزات والعمالة الفندقية وقد يتم تأجيرها بدون اية تجهيزات ،

-وتمثل ايرادات المحلات المؤجرة احد القضايا الهامة المثارة في ساحات القضاء لان النصوص القانونية في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات

والقانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضريبة على القيمة المضافة كلها لم تخضع الإيجارات للضريبة ولكن قسم البحوث في مصلحة الضرائب العامة اصدر فتوى بإخضاعها تحت مسمى المنشور رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ والذي حدد اربعة شروط لخضوع قيمة الايجار للضريبة هى :-

١-ان يكون المحل مملوك للفندق ،

٢- ان يكون المحل مجهز ،

٣- ان تكون العمالة بالمحل تابعة لإدارة الفندق ،

٤- ان يكون العقد هو من نوعية عقود الاستغلال ،

-ثم الغت مصلحة الضرائب هذه الشروط وأصدرت تعليماتها بخضوع ايجارات المحلات الملحقة بالفنادق لضريبة القيمة المضافة بدون شروط ،

ثانيا: التحاسب الضريبي عن ارباح الفنادق والقرى السياحية ،

-بالرغم من الاحوال الاقتصادية السيئة التي تمر بها السياحة المصرية فان الفنادق والقرى السياحية تتعرض لمعاملة ضريبية شديدة القسوة تؤدي الى تآكل راس المال العيني لهذا النشاط وذلك بالتفصيل التالي :-

١) مشكلة الاهلاك الضريبي:

تتناول المواد (٢٥) و (٢٦) و (٢٧) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ عملية حساب اهلاك الاصول الثابتة بصورتيه الاهلاك العادي والإهلاك المعجل ،

فنطبق اولا : المادة (٢٧) التي تنص على :

** تخصم نسبة ٣٠% من تكلفة الالات والمعدات المستخدمة في الاستثمار في مجال الانتاج سواء كانت جديدة او مستعملة ، وذلك في اول فترة ضريبية يتم خلالها استخدام تلك الاصول ، ويتم حساب اساس الاهلاك المنصوص عليه في المادة ٢٥ من نص هذا القانون عن تلك الفترة الزمنية بعد خصم نسبة الـ ٣٠% المذكورة ،

-- بينما تنص المادة (٢٥) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على :-

** يكون حساب الاهلاكات لأصول المنشأة على النحو التالي :

١) ٥% من تكلفة شراء او انشاء او تطوير المباني والسفن والطائرات عن كل سنة

٢) ١٠% من تكلفة شراء او تطوير الاصول المعنوية ،

٣) يتم اهلاك الفئتين التاليتين من اصول المنشأة طبقا لنظام أساس الاهلاك بالنسبة المبينة قرين كل منها ،

(أ) الحاسبات الالية ونظم المعلومات والبرامج نسبة ٥٠% من اساس الاهلاك لكل سنة

(ب) جميع اصول المنشأة الاخرى بنسبة ٢٥% من اساس الاهلاك لكل سنة .

- وتحدد المادة (٢٦) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مفهوم اساس الاهلاك والتي تنص على :-

** يقصد بأساس الاهلاك في تطبيق احكام المادة (٢٥) من هذا القانون القيمة الدفترية للأصول كما هى مدرجة في الميزانية الافتتاحية للفترة الضريبية .

ويستفاد من هذه المواد النقاط الاتية :-

١)اصول الفندق او القرية يحسب عنها اهلاك معجل بنسبة ٣٠% في اول سنة ضريبية

٢) مباني الفندق تستهلك بنسبة ٥% سنويا .

٣) اصول الفندق تستهلك ضريبيا خلال مدة (٤) سنوات فقط .

٤) فإذا حصل الفندق على اعفاء لمدة (٥) سنوات ، فان هذا الاعفاء يعتبر اعفاء ورقي او غير ذي معنى بالتفصيل التالي :-

-تنمو ايرادات الفندق ببطء في السنوات الاولى ومع تطبيق فكرة الاهلاك الضريبي المعجل والإهلاك العادي السريع فان هذه السنوات تكون نتيجتها الطبيعية خسائر ، وهذه هى فترة الاعفاء الضريبي فاذا دخل الفندق في مرحلة الخضوع للضريبة تكون الاصول المستهلكة دفتريا هى كل ممتلكات الفندق وبالتالي تتحمل الفنادق اعباء ضريبية ضخمة مما يؤدي الى تآكل راس المال العيني فإذا اضفنا الى ذلك اثار التضخم وارتفاع الاسعار فان الفنادق سوف تكون غير قادرة على الاحلال والتجديد مما يضر بالمركز التنافسي للاستثمارات الفندقية والسياحية .

٢)مشكلة تقييم العملات الاجنبية

-تمثل العملات الاجنبية معظم ايرادات الفنادق كما ان تجهيزات الفنادق تكون مستوردة وتصدر مصلحة الضرائب تعليمات تنفيذيه بشأن اسعار العملات الاجنبية ، وهذه التعليمات تطبق في جانب الايرادات ، بينما يتم احتساب اهلاك المصروفات الرأسمالية على اساس تاريخي ، وهو ما يؤدي الى تآكل راس المال وعدم قدرة الفنادق على القيام بعمليات الاحلال والتجديد .

٣)مشكلة قياس ايرادات الفندق :

-يرتبط الاعتراف بالإيرادات بتولد المنافع الاقتصادية وإثراء الذمة المالية للفندق طبقا للمعيار المحاسبي رقم ١١ من معايير المحاسبة المصرية وكذلك المعيار الدولي رقم ١٨ .

ويعرف الايراد بأنه الدخل الذي ينشأ في نطاق ممارسة المنشاة لأنشطتها العادية ويشار اليه بمسميات عديدة منها المبيعات والأتعاب والعوائد .

- ويلاحظ ان مصلحة الضرائب توسع في مفهوم الايراد ليشمل رسوم الخدمات الفندقية ، وهذه الرسوم يتم توزيع (٨٥%) منها على العاملين كأجور وحوافز ونسبة (١٥%) لتعويض الهالك والكسر من ادوات الفندق اي ان هذه الرسوم لا تمثل ايراد للفندق لأنها لا تولد منافع اقتصادية و لا تسبب اثراء الذمة المالية للفندق

٤)مشكلة الاعفاءات الضريبية للفنادق :

- يقر القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالسياحة اعفاءات لمدة خمس سنوات وأخرى لمدة عشر سنوات وذلك لتشجيع السياحة ولكن عند التطبيق تجد هذه الاعفاءات انتهت الى الخضوع التام للضريبة وذلك بالتفصيل التالي :-

** يقوم بإنشاء الفنادق والقرى السياحة كيان قانوني او شركة يكون غرضها انشاء وإدارة الفنادق والقرى السياحية وبالتالي غالبا ما تصنفها مصلحة الضرائب على انها شركة مقاولات برقم او كود نشاط (٤١٠) وعند الفحص ترفض المأمورية سريان الاعفاء الضريبي لان الشركة مقولات وليست سياحة .

- يضاف الى هذا حصول الشركة المالكة للفندق على الاعفاء فإذا تم التشغيل والإدارة عن طريق شركة مؤجرة فان الاعفاء يستفيد منه الشركة المالكة فقط وبالتالي فان ارباح شركة ادارة الفندق القائمة بالتشغيل الفعلي تخضع للضريبة لاختلاف الكيان القانوني الحاصل على الاعفاء عن الكيان القائم بالتشغيل .

ثالثا : التحاسب الضريبي عن الفنادق والقرى السياحية عن ضريبة كسب العمل :

-تسرى الضرائب على المرتبات وما في حكمها طبقا للمادة ٩ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والأصل ان هذه الضريبة تحصل من العاملين لدى الغير .

- ويشهد الواقع العملي مشاكل عملية عديدة لدى الفنادق والقرى السياحية بشعبة كسب العمل في مركز كبار الممولين ومأموريات الضرائب الجغرافية .

-ويمكن تفصيل المشاكل الضريبية فيما يتعلق بكسب العمل بالفنادق والقرى السياحية على النحو التالي :-

١- تنص المادة ١٤ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته على ما يلي :-

-على اصحاب الاعمال والملتزمين بدفع الايرادات الخاضعة للضريبة بما في ذلك الشركات والمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة ان يحجزوا مما يكون عليهم دفعة من المبالغ المنصوص عليها في المادة(٩) من هذا القانون مبلغا تحت حساب الضريبة المستحقة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويتعين عليهم ان يوردوا الى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر ما تم حجزه من الدفعات في الشهر السابق .

-وعلى اصحاب الاعمال الملتزمين بدفع الايراد سداد ما يستحق من فروق الضريبة وذلك كله دون الاخلال بحقهم في الرجوع على الممول بما هو مدين به .

٢- تنص المادة ١٥ على " يلتزم المسئول عن حجز الضريبة وتوريدها طبقا للمادة (١٤) من هذا القانون بالاتي :

-تقديم اقرار ربع سنوي الى مأمورية الضرائب المختصة .

- اعطاء العامل بناءا على طلبه كشفا يبين فيه اسمه ثلاثيا ومبلغ ونوع الدخل وقيمة الضريبة المحجوزة .

-ويترتب على تطبيق المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ العديد من المشاكل للفنادق والقرى السياحية اهمها :

١-مطالبة الفنادق والقرى السياحية بفروق ضريبية تخص المرتبات والأجور وعلاوة على غرامات وفوائد التأخير بنسبة ٢١% سنويا

٢-لا تعترف مصلحة الضرائب بالعلاوات الخاصة المعفاة بقرارات رئيس الوزراء

٣- تمثل رسوم الخدمة المحصلة بنسبة ١٢% من ايرادات الفندق مشاكل جمة في ضرائب كسب العمل لان هذه الرسوم تقسم بين الفندق والعاملين بطرق معينة لا تعترف بها مصلحة الضرائب وغالبا ما تعتبر ضمن الاجور رغم ان جزء كبير يذهب لتعويض الهوالك والكسر وأدوات الفندق .

٤- يترتب على خروج العمالة وتعيين غيرهم في الفنادق تحمل ضرائب كسب عمل لا يمكن الرجوع على اصحابها لأنهم تركوا العمل بالفندق .

٥- تكلف الفنادق محاسبين وخبراء ضرائب للدفاع عن الفندق وعمل تسويات اجور ودفع فروق ضريبية وغرامات في موضوع لا ناقة لها فيها و لا جمل سوى الالتزام بالأعباء القانونية التي فرضتها المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

-ويقترح الباحث الحلول النظرية التالية لمشاكل التحاسب الضريبي الخاصة بإيرادات الفنادق والقرى السياحية على النحو التالي :-

١- حساب الاهلاك الضريبي في مجال افنادق والقرى السياحية بعد تحريك وتعديل التكلفة التاريخية للأصول القابل للإهلاك بفروق تقييم العملات الاجنبية .

٢-اعفاء ايرادات ورسوم الخدمات الفندقية من جميع الضرائب والرسوم .

٣-تعميم الاعفاء السياحي يشمل كلا من الشركة المالكة والشركة المؤجرة او المشغلة للفندق .

٤-اعفاء ايجار المحلات الملحقة بالفنادق من ضرائب القيمة المضافة لان هذه الايجارات لا تمثل ايرادات خدمات فندقية .

٥-تعيين موظفين تابعين لمصلحة الضرائب بالفنادق الكبرى للمساعدة في حساب ضرائب القيمة المضافة وكسب العمل بدون فروق او غرامات على الفندق .

المبحث الثالث

الدراسة التطبيقية

مقدمة :

يختص هذا المبحث بدراسة وتحليل مشكلات التحاسب الضريبي من ايرادات الفنادق والقرى السياحية والحلول المقترحة لها من وجهة نظر مرجعي الحسابات والموظفين الفنيين بمصلحة الضرائب وسوف يتم التركيز في هذا المبحث على النقاط الرئيسية التالية

اولا : مقاصد الدراسة التطبيقية ،

ثانيا : مجتمع الدراسة وعينة البحث ،

ثالثا : اساليب جمع البيانات ،

رابعا : تصميم قائمة الاستقصاء ،

خامسا : الطريقة التي استخدمت في تبويب البيانات ،

سادسا : تحليل نتائج الدراسة التطبيقية ،

اولا : مقاصد الدراسة التطبيقية ،

- انطلاقا من اهداف البحث السابق تحديدها ومشيا معها ، فقد تم تحديد المقاصد الرئيسية للدراسة التطبيقية فيما يلي :-

١)تحديد اهم اسس التحاسب الضريبي لنشاط الفنادق والقرى السياحية في ضوء القوانين ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاهما ،

٢) تحديد اهم مشكلات التحاسب الضريبي عن ايرادات الفنادق والقرى السياحية

٣)تحديد مدى التوافق بين التشريعات الضريبية وتشريعات تشجيع السياحة والفنادق

٤) تحديد مدى الاستفادة من معايير المحاسبة المصرية في ايجاد حلول لمشاكل التحاسب الضريبي بالفنادق والقرى السياحية

٥) تحديد مدى جدول الحلول المقترحة في الدراسة النظرية في مواجهة المشكلات الضريبية العملية ،

ثانيا : مجتمع الدراسة وعينة البحث ،

- يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين الفنيين بمأموريات ضرائب الشركات

المساهمة وضرائب الاستثمار والمديرين الماليين بشركات السياحة والفنادق ومكاتب المحاسبة والمراجعة .

-وقد حدد الباحث عينة البحث بعدد (٦٠) مفردة حكميا وقد تم اختيار مفردات العينة الميسرة للباحث مع مراعاة عوامل التكلفة والجهد والوقت .

وقد شملت العينة المجموعات التالية :-

-عدد (٢٥) مفردة من الموظفين الفنيين بمركز كبار الممولين شعبة السياحة والفنادق

-عدد (٢٥) مفردة من الموظفين الفنيين والمديرين الماليين بالفنادق الكبرى في شرم الشيخ والغردقة والقاهرة والاسكندرية

-عدد (١٠) مفردات من مراجعي الحسابات المشهورين في مجال الفنادق والقرى السياحية بواقع اثنين من الموظفين من المكاتب الاتية :-

-مكتب حازم حسن

- مكتب نصر ابو العباس

-مكتب مصطفى شوقي

-مكتب نادر هلال

ثالثا : اساليب جمع البيانات .

- تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية من خلال قائمة الاستقصاء التي تم توزيعها عبر الانترنت وكذلك باليد مع حرص الباحث على ان يتم استيفاء قوائم الاستقصاء الموزعة في مركز كبار الممولين وذلك لتحقيق الفوائد الاتية :-

١-الرد على استفسارات المستقصى منهم .

٢- الحصول على اراء واضحة من خلال المناقشة مع المستقصى منهم .

٣- سرعة انجاز الدراسة التطبيقية .

٤-ضمان ارتفاع معدلات الردود .

رابعا : تصميم قائمة الاستقصاء .

-تضمنت قائمة الاستقصاء (١٠) اسئلة مغلقة ، ولكل سؤال خمس اجابات محددة يختار منها المستقصى منهم تتراوح بين موافق تماما ، موافق ، غير محدد ، غير موافق ، غير موافق تماما .

- وقد راعى الباحث في تصميم وصياغة الاسئلة ان تكون مرتبطة بمقاصد الدراسة وألا تكون مفتوحة حتى لا ترهق المستقصى منهم .

وتعرض الصفحة التالية نموذج قائمة الاستقصاء التي وزعت على مفردات العينة .

(قائمة الاستقصاء)

برجاء وضع علامة (√) في الخانة التي تتفق مع رأي سيادتكم

العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١-تعامل الايرادات الناتجة عن الغرف السياحية ضريبيا معاملة جاذبة للاستثمار					
٢- توجد مشاكل ضريبية متداولة في اللجان الداخلية وامام المحاكم بخصوص ايرادات الفنادق والقرى السياحية					
٣-تتمتع الفنادق والقرى السياحية بإعفاءات من ضرائب الدخل والرسوم الجمركية وذلك تشريعيا وتطبيقيا					
٤-يعتبر الاهلاك الضريبي المحسوب عن الاصول العاملة في مجال الفنادق عادلا ومعبرا عن المصروف اللازم لإحلال وتجديد الاصول في ظل ارتفاع الاسعار وتعويم الجنيه .					
٥-تمثل رسوم الخدمات الفندقية مشكلة ضريبية عند تطبيق القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥					
٦-تمثل ايجار المحلات الفندقية مشكلة عند تطبيق القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦					
٧- يوجد اختلاف في تطبيق معايير المحاسبة لأغراض المحاسبة المالية بالفنادق وتطبيق المعايير لأغراض التحاسب الضريبي					
٨- تعتبر ايرادات الفنادق من الايرادات التي لا تثير مشاكل ضريبية نظرا لإعفائها طبقا للقانون ١ لسنة ١٩٧٣					
٩-يجب الاقتصار في فرض ضريبة القيمة المضافة على الخدمات الفندقية الاساسية وإعفاء ايجار المحلات ورسوم الخدمات الفندقية					
١٠-يجب تعيين موظفين تابعين لمصلحة الضرائب المصرية بالفنادق على تجنب مشاكل ضريبة القيمة المضافة وضرائب كسب العمل والخصم والإضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة					

خامسا : الطريقة التي استخدمت في تبويب البيانات .

-تم تطبيق البيانات وجدولتها طبقا للخطوات الاتية :

(ا) تم تفريغ اجابات المستقصى فيهم في جداول بواقع جدول تفريغي لكل سؤال من الاسئلة العشرة الوارد بقائمة الاستقصاء

(ب) تم تحديد درجة او قيمة لكل اجابة على النحو التالي : -

موافق تماما ---------- ٥ درجات

موافق ---------- ٤ درجات

غير محدد ---------- ٣ درجات

غير موافق ---------- ٢ درجة

غير موافق تماما ---------- ١ درجة

سادسا : تحليل نتائج الدراسة التطبيقية .

-تمثلت المعالجة الاحصائية للبيانات في تطبيق اسلوب الاحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي على النحو التالي :

(ا) اعتمد الباحث على الاسلوب الاحصائي الوصفي لبيانات العينة في شكل حساب التكرارات والنسبة المئوية والرتب مما يسهل التعبير عن نتائج وإجراء المقارنات بين المجموعات خاصة اذا كانْ عدد مفردات كل مجموعة غير متساوي وأمكن بهذا الاسلوب الوصفي قياس المتوسط الحسابي للآراء باعتباره من مقاييس النزعة المركزية

(ب) اعتمد الباحث على اسلوب الاحصاء التحليلي لاختبار صحة النتائج المستقاه من العينة وتعميمها على مجتمع الدراسة ، وفي هذا الصدد اختار الباحث الاختبارات اللامعلمية وذلك للأسباب الاتية :-

١- لا تحتاج الى عمليات حسابية معقدة .

٢- تلائم الباحثين غير المتخصصين في الإحصاء

٣- تلائم البيانات الوصفية .

٤- تلائم حالات عدم توفر الشروط اللازمة للاختبارات المعلمية .

وقد امكن استخدام اختبار (z) الاحصائي في التعرف على ما اذا كانت العينة ممثلة للمجتمع ام لا ، وترتب على الاختبار الحكم بان العينة ممثلة للمجتمع بدرجة ثقة ٩٥ % ومستوى معنوية ٥% .

وقد استخلص الباحث من الدراسة التطبيقية وتحليل اجابات المستقصى منهم النتائج الاتية :-

١- أيدت الدراسة التطبيقية صحة فروض البحث .

٢- تعتبر مشاكل الاهلاك الضريبي والاعفاءات وايرادات رسوم الخدمات الفندقية وايجارات المحلات الملحقة بالفنادق هى اهم النقاط التي تثير مشاكل في التحاسب الضريبي عن ايرادات الفنادق والقرى السياحية .

٣- تتحمل الفنادق والقرى السياحية اعباء ضريبية ضخمة تتنافى مع الاعفاءات الضريبية التي تعج بها القوانين والتشريعات الضريبية .

نتائج وتوصيات البحث :

-لقد عرض الباحث موضوع البحث في ثلاثة مباحث ، وبين في المبحث الاول مفهوم ايرادات الفنادق وكيفية المحاسبة عنها في ضوء المعيار المحاسبي المصري رقم ١١ ومشاكل الاعتراف والقياس المحاسبي التي تنطوي عليها هذه الانشطة

-كما بين المبحث الثاني مشاكل التحاسب الضربي الناجمة عن خضوع ايرادات الفنادق لضريبية القيمة المضافة طبقا للقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وكذلك لضرائب الدخل طبقا للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م وتعديلاته .

توصيات البحث :

١-يوصي الباحث بإعفاء ايرادات رسوم الخدمات الفندقية من اية ضرائب .

٢-يوصي الباحث بإعفاء ايجارات المحلات من ضرائب القيمة المضافة ايا كانت هذه المحلات .

٣- يوصي الباحث بإعفاء الانشطة الفندقية من ضرائب الدخل ايا كان الكيان القانوني القائم بالإدارة والتشغيل للمدد الزمنية المحددة في القانون .

٤-يوصي الباحث بتعيين عمالة مدربة ومؤهلة تابعة لمصلحة الضرائب المصرية تساعد الفنادق في تطبيق حزمة القوانين الضريبية بدون غرامات وجزاءات

٥-يوصي الباحث بإعادة حساب اساس الاهلاك الضريبي طبقا لأسعار العملات المستخدمة في تمويل اقتناء الاصول الفندقية طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ وملحقاته .

(قائمة المراجع)

اولا : المراجع العربية :

١- د. سعيد عبد المنعم محمد، دراسات في المحاسبة الضريبية – الضريبة على الدخل وفقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ (القاهرة : مكتبة عين شمس ٢٠٠٩) .

٢- د. محمد عبد العزيز خليفة ، المشكلات الضريبية في ضوء المحاسبة عن القيمة العادلة ومقترحات علاجها ، مجلة الفكر المحاسبي : العدد الاول يونيه ٢٠٠٨ .

٣- القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ولا تحته التنفيذية بشان ضريبة القيمة المضافة .

٤- القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته بشان ضرائب الدخل.

٥- القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشان تشريعات السياحة .

٦- معايير المحاسبة المصرية الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ .

٧- د. جمال محمد محمود ، التحاسب الضريبي عن ارباح الانشطة خارج الميزانية في ضوء معايير المحاسبة الدولية ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية تجارة جامعة الازهر (بنين) ٢٠٠٨ .

٨- د. رؤوف عبد المنعم محمد ، التحاسب الضريبي - الضريبة على ارباح شركات الاموال ، دار ثقافة العربية ٢٠١٦ .

٩- د.سعيد عبد المنعم محمد ، تامر سعيد عبد المنعم ، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ – المحاسبة عن ضرائب الدخل ، شركة القصر للطباعة والدعاية والاعلان ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

١٠-د.محمد عبد العزيز خليفة واخرون ، شرح معايير المحاسبة المصرية - الاطار النظري والتطبيق العملي (القاهرة ، بدون ناشر ٢٠٠٨) الطبعة الثامنة .

ثانيا : المراجع الاجنبية :

1-C .H Johnson, " Accurate and Honest Tax Accounting for Hotels Revenues , Tax Notes , vol .128 ,No.5 ,2012

2-Dr : Galal Metawi Ibrahim , Tax Accounting .Faculty of commerce Cairo university .2014

3- Shirly Dennis , Karen A.Taxation for Decision makers 2010 Edition , pearson , prentice Hall .

بحث بعنوان

قياس أثر السياحة علي النمو الاقتصادي في مصر

إعداد

محمد حسين حفني غانم

مدرس الاقتصاد

معهد العبور العالي للإدارة

والحاسبات ونظم المعلومات

محمد عبد الواحد اسماعيل

مدرس الاقتصاد

معهد العبور العالي للإدارة

والحاسبات ونظم المعلومات

٢٠١٨

قياس أثر السياحة علي النمو الاقتصادي في مصر

محمد حسين حفني غانم
مدرس الاقتصاد بمعهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

محمد عبدالواحد اسماعيل حسن
مدرس الاقتصاد بمعهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

ملخص

بالرغم من تمتع مصر بمناخ ملائم لممارسة النشاط السياحى على مدار فصول العام الأربعة وكذلك تنوع المنتج السياحى، واستنادا إلى قاعدة عريضة من مخزون التراث التاريخى والحضارى والطبيعي، إلا أن مصر لم تأخذ المكان اللائق بها بين دول العالم من ناحية السياحة، فقد عانت مصر بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من التراجع الكبير في أعداد السائحين، مما أثر بالسلب علي الإيرادات السياحية، فيلاحظ دولة مثل سنغافورة والبالغ عدد سكانها ٥.٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٤، فقد بلغ عدد السائحين الوافدين إليها ١١.٨ مليون سائح، وبلغت الإيرادات السياحية في هذا العام ٢٠ مليار دولار، أي أن متوسط إنفاق السائح في سنغافورة يبلغ نحو ٢٠٠٠ دولار، ولكن في المقابل بالنسبة لمصر بلغ أقصي عدد للسائحين الوافدين إليها نحو ١٤ مليون سائح في عام ٢٠١٠ وبلغ إجمالي إيراداتهم ١٣.٦ مليار دولار، أي أن متوسط إنفاق السائح في مصر يبلغ نحو ١٠٠٠ دولار فقط، ثم استمر التراجع في أعداد السائحين من عام لأخر حتي وصل إلي ٤.٢ مليون سائح في عام ٢٠١٦ حسب البيانات الرسمية للدولة.

وحاول البحث **بيان صحة الفرضية القائلة: يوجد أثر للسياحة علي النمو الاقتصادي في مصر.**

وقد تبين من التحليل الإحصائي صحة هذه الفرضية، فقد كانت الإيرادات السياحية تمثل العامل الثاني الأكثر تأثيراً علي معدل النمو الاقتصادي من بين عشرة عوامل مستقلة بنسبة (٠.٢٢٥٦).

وخرج البحث بمجموعة من التوصيات، **وأهمها:** ضرورة إدارة المؤسسات السياحية من قبل متخصصين لهم قدر كافي من الخبرة والكفاءة، ضرورة حصر وتوثيق المقومات السياحية، في إطار قاعدة بيانات معلوماتية، وترويجها محلياً وخارجياً، ومن خلال الدعاية الإعلامية من قبل شركات متخصصة في ذلك، ضرورة وضع دليل سياحى شامل وخرائط شاملة مناخية وبيولوجية وحيوانية ونباتية لأماكن الآثار والمتاحف يسترشد بها السائح، ضرورة تقوية وسائل الإشراف والمتابعة فى توجيه الاستثمارات وتوزيعها على مناطق الجذب السياحى حسب الطلب، ضرورة العمل على نشر الثقافة البيئية فضلاً عن الثقافة السياحية وزيادة الوعى السياحى بأهميته في التنمية الاقتصادية، زيادة درجة الاستقرار السياسي.

Abstract

Although Egypt enjoys a favorable environment for tourist activity throughout the four seasons of the year as well as the diversity of tourist product, based on a broad base of heritage stocks of historical, civilization and natural, Egypt did not take the appropriate place among the countries of the world in terms of tourism. The revolution of 25 January 2011 of the decline in the number of tourists, which negatively affected tourism revenues, a country like Singapore, with a population of 5.5 million in 2014, the number of tourists to 11.8 million tourists, and tourism revenues this year 20 billion USD, that is, the average Singapore's tourist hypocrisy is about $ 2,000, but in return for Egypt, the number of tourists reached 14 million in 2010, with a total revenue of $ 13.6 billion, meaning that the average tourist spending in Egypt is only about $ 1,000. In the number of tourists from one year to another up to 4.2 million tourists in 2016, according to official data of the state.

The study attempted to explain the validity of the hypothesis that there is an impact of tourism on economic growth in Egypt.

The statistical analysis revealed the validity of this hypothesis. Tourism revenue was the second most influential factor in the economic growth rate among 10 independent factors (0.2256).

The research came out with a set of recommendations, the most important of which is: The necessity of managing the tourism institutions by specialists with sufficient experience and competence, the need to inventory and document the tourism components within the framework of an information database, and promote them locally and abroad, and through media publicity by specialized companies. The development of a comprehensive tourist guide and comprehensive maps of climatic, biological, animal and botanical sites of monuments and museums to guide the tourist, the need to strengthen the means of supervision and follow-up in directing investments and distribution to tourist attractions on demand, the need to promote the dissemination of environmental culture as well as culture And increase tourism awareness of its importance in economic development, increasing the degree of political stability.

١- مقدمة:

يرجع اختيار هذا الموضوع هو قرض صندوق النقد الدولي الأخير (١٢ مليار دولار)، وشروطه المجحفة، ومنها تعويم سعر الصرف ورفع الدعم، مما سببه من مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة والتي عانت منها الطبقات الفقيرة علي وجه الخصوص، وبالنظر إلي حجم هذا القرض سيلاحظ أن السياحة قبل أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ كانت تأتي بأكثر منه، فبلغ حجم الإيرادات السياحية في عام ٢٠١٠ نحو ١٣.٦ مليار دولار.

وبالرغم من الآفاق الرحبة التى وصلت إليها السياحة العالمية بنوعيها الدولية والداخلية فلاتزال الكثير من الدول لم تتنبه بعد إلى قيمتها الحقيقية فى الاقتصاد القومى، وذلك فى عصر نادى بعض كبار الاقتصاديين بأنه عصر ما بعد الصناعة بالنسبة للدول المتقدمة التى حلت فيها صناعات الخدمات فى الأهمية محل الصناعات بالمعنى التقليدى، فالسياحة مازال ينقصها الدعم السياسى والإدارى الذى تستحقه على مستوى الحكومات، حيث أنها لا تزال خارج إطار الإستراتيجيات القومية للتنمية فى كثير من الدول وبوجه خاص الدول النامية.

وتمثل السياحة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية لكثير من دول العالم، ولكن عانت مصر بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من التراجع الكبير في أعداد السائحين، مما أثر بالسلب علي الإيرادات السياحية، وعلي الإيرادات العامة للدولة، كما يلاحظ أن دولة مثل سنغافورة بلغ عدد سكانها نحو ٥.٥ مليون نسمة في عام ٢٠١٤، وبلغ عدد السائحين الوافدين لهذه الدولة ١١.٨ مليون سائح، وبلغت الإيرادات السياحية في هذا العام ٢٠ مليار دولار، أي نحو ٢ مليار دولار لكل مليون سائح، أي أن متوسط إنفاق السائح في سنغافورة يبلغ نحو ٢٠٠٠ دولار، ويلاحظ في المقابل في دولة كمصر بلغ أقصي عدد للسائحين الوافدين إليها نحو ١٤ مليون سائح في عام ٢٠١٠ وبلغ إجمالي إيراداتهم ١٣.٦ مليار دولار أي ما يقارب مليار دولار لكل مليون سائح، أي أن متوسط إنفاق السائح في مصر يبلغ نحو ١٠٠٠ دولار فقط[1].

كما تعتبر السياحة من الصناعات القليلة التى تحققت نمواً كبيراً رغم الظروف الإنكماشية فى الاقتصاد العالمى خلال عام ١٩٨٧ وكذلك خلال عام ١٩٨٨ حيث وصل معدل النمو الاقتصادى خلال هذين العامين على مستوى العالم إلى ٧.١% بينما حققت السياحة معدل نمو قدره ١٣.١% خلال هذين العامين، ولقد شهدت السياحة نمواً كبيراً على المستوى الدولى منذ عام ١٩٩٠، فلقد بلغ الناتج الإجمالي للسياحة على المستوى العالمى وخلال عام ١٩٩١ وحده ٣٥٠٠ مليار دولار وبنسبة ٦.١% من إجمالي الناتج العالمى، وقد إستوعبت صناعة السياحة على المستوى الدولى نحو ١٢٧ مليون فرصة عمل كما قدر حجم أجور العاملين فى هذه الصناعة بنحو ٨٦٩ مليار دولار، وبنسبة ٥.٧% من إجمالي الأجور على مستوى العالم وذلك خلال في عام١٩٩١[2].

وبالرغم من الظروف والأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال السنوات الماضية، استطاع قطاع السياحة العالمي أن يحقق معدلات نمو مطردة ليصبح واحداً من أهم قطاعات

(١) إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

(٢) البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد ٦٢، ٢٠١٢، ص ص ٤٦.

الاقتصاد العالمي وأسرها نمواً مع توقع استمرار ذلك النمو مستقبلاً، خاصة بعد ظهور مناطق سياحية جديدة مثل بعض دول جنوب شرق أسيا والصين والتي أصبحت منافساً قوياً للوجهات السياحية التقليدية، في كل من أوربا وشمال أمريكا. حيث سجلت أعداد السائحين علي مستوي العالم ارتفاعاً من نحو ٢٧٧ مليون سائح في عام ١٩٨٠ الي ٥٢٨ مليوناً في عام ١٩٩٥ ونحو ٩٨٣ مليونا في عام ٢٠١١[١].

وقد أشار التقرير الصادر عن منظمة السياحة العالمية (WTO) في عام ٢٠١٢ والخاص باتجاهات القطاع السياحي في العالم الي احتفاظ القطاع بانتعاشة خلال عام ٢٠١١، حيث ارتفع عدد السائحين علي مستوي العالم بنسبة ٤.٦% ليبلغ ٩٨٣ مليونا مقابل ٩٤٠ مليون سائح في عام ٢٠١٠ ولتستحوذ دول أوربا وحدها علي أكثر من نصف أعداد السائحين لتسجل ٥٠٤ مليون سائح بزيادة ٦% مقارنة بالعام السابق.

وأما منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فقد سجلت تراجعاً في أعداد السائحين في عام ٢٠١١ بنسب ٨.٣% ليقتصر أعداد السائحين علي ٧٢.٥ مليون سائح مقابل ٧٩.١ مليوناً في العام السابق، وهو ما يعزي بدرجة كبيرة إلي أحداث الربيع العربي وعملية التحول السياسي التي شهدتها العديد من الدول في المنطقة في عام ٢٠١١.

وتشير توقعات منظمة السياحة العالمية الي ارتفاع أعداد السائحين علي مستوي العالم خلال الفترة من ٢٠١٠ الي ٢٠٣٠ بنسبة ٣.٣% في المتوسط (نحو ٤٣ مليون سائح سنوياً) وليصل الإجمالي الي نحو ١.٨ مليار سائح في عام ٢٠٣٠.

ويتوقع للأسواق الناشئة أن تستمر خلال الأعوام القادمة في جذب المزيد من السائحين بنسبة ٤.٤% سنوياً خلال الفترة من عام ٢٠١٠ الي ٢٠٣٠ وهي ضعف النسبة المتوقع أن تسجلها الدول المتقدمة (٢.٢% سنوياً) خلال نفس الفترة. وكانت تلك الأسواق قد سجلت ارتفاعاً في حصتها السوقية من السياحة العالمية من حيث أعداد السائحين المتجهين إليها من نحو ٣٠% في عام ١٩٨٠ الي ٤٧% عام ٢٠١١ ومتوقع أن ترتفع الي٥٧% في عام ٢٠٣٠[٢].

كما أشار تقرير منظمة السياحة العالمية الي أنه علي الرغم من التحديات والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من دول العالم خلال عام ٢٠١١ ، فقد ارتفعت تلك الإيرادات بنسبة ٧.٩% لتبلغ نحو تريليون دولار مقابل ٩٢٧ مليار خلال عام ٢٠١٠. وتصدرت الدول الأوربية مجموعات الدول لتستحوز علي نحو ٤٥% من إجمالي إيرادات السياحة في عام ٢٠١١، حيث ارتفعت إيراداتها السياحية في العام بنحو ١٣.٢% لتصل الي ٤٦٣.٤ مليار دولار، في حين استحوذت دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا علي ما نسبته ٥.٤% فقط من إجمالي الإيرادات نتيجة تراجع إيراداتها بنحو ٩.٨% لتقتصر علي ٥٥.٤ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٠.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٧.

(٢) البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد ٦٢، ٢٠١٢، ص ٤٧.

واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولي ضمن قائمة أكبر عشر دول من حيث الإيرادات السياحية في عام ٢٠١١ بإيرادات بلغت ١١٦.٣ مليار دولار، تليها أسبانيا بنحو ٥٩.٩ مليار دولار ثم فرنسا بنحو ٥٣ مليار دولار.

ويتضح أيضاً أن فرنسا احتلت المرتبة الأولي في قائمة أكبر عشر دول من حيث أعداد السائحين لعام ٢٠١١ مستحوذة علي ٧٩.٥ مليون سائح، تلتها الولايات المتحدة ٦٢.٣ مليون سائح، ثم الصين بنحو ٥٧.٦ مليوناً، وسجلت تركيا تحسناً في مركزها ضمن القائمة لتحتل المركز السادس بنحو ٢٩.٣ مليون سائح مقابل المركز السابع في عام ٢٠١٠ متخطية بذلك بريطانيا وهي الدولة الوحيدة في القائمة التي تسجل تحسناً في مركزها[١].

وعلي الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط قد سجلت أسرع معدلات نمو في القطاع السياحي علي مستوي العالم خلال العقد الماضي، إلا أن تلك المعدلات تراجعت بصورة حادة في عام ٢٠١١ بسبب ثورات الربيع العربي، فانخفض إجمالي عدد السائحين القادمين الي دول المنطقة بنحو ٨% ليبلغ ٥٥.٤ مليون سائح مقابل ٦٠.٣ مليون سائح في عام ٢٠١٠، كما انخفضت الإيرادات السياحية بـ ١١% لتسجل ٤٦ مليار دولار مقابل ٥١.٧ مليار دولار في العام السابق.

وارتفعت حصيلة الإيرادات السياحية الدولية من ٨٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١١ وبمعدل تغير للإيرادات السياحية الدولية الذي بلغ ٢٤.١%[٢].

٢- مشكلة البحث:

بالرغم من تمتع مصر بمناخ ملائم لممارسة النشاط السياحى على مدار فصول العام الأربعة وكذلك تنوع المنتج السياحى، واستنادا إلى قاعدة عريضة من مخزون التراث التاريخى والحضارى والطبيعي، إلا أن مصر لم تأخذ المكان اللائق بها بين دول العالم من ناحية السياحة، فقد عانت مصر بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من التراجع الكبير في أعداد السائحين، مما أثر بالسلب علي الإيرادات السياحية.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة علي **السؤال الأتي:**

هل يوجد أثر للسياحة علي النمو الاقتصادي في مصر؟.

٣- أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث في أنه يتناول موضوع هام جداً للاقتصاد المصري، وهو السياحة عامة والتي تعتبر بالنسبة لمصر وخاصة في الفترة الأخيرة من أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد المصري، فهي تمثل نسبة ٣.٣% من إجمالي الناتج المحلي، وتستوعب ١.٨% من القوي العاملة، وتشكل نحو ٢١% من حجم موارد النقد الأجنبي في عام ٢٠١٠ [٣].

---

(١) منظمة السياحة العالمية، ٢٠١٢.

(٢) سلوى محمد مرسي. التنمية السياحية مفهومها ومحدداتها وأهميتها مع اشارة الي الحالة المصرية، سلسلة مذكرات خارجية رقم ١٦٠٥، القاهرة : معهد التخطيط القومي، ٢٠٠١)، ص ٣٧.

(٣) البنك المركزي، التقرير السنوي، عام ٢٠١١.

٤- فروض البحث:

يقوم البحث علي إختبار صحة **الفرض التالي:**

يوجد أثر إيجابي للسياحة علي النمو الاقتصادي في مصر.

٥- أهداف البحث:

يسعي البحث إلي تحقيق مجموعة **الأهداف التالية:**

أ- دراسة العلاقة بين الاستثمار في قطاع السياحة وبين العائدات السياحية في مصر.

ب- دراسة الأسباب التي تؤدي الي قلة عدد السائحين الوافدين الي مصر، مقارنة بدول أخري في المنطقة، وأقل من مصر في الإرث الحضاري كالإمارات وتونس.... ألخ.

ج- دراسة امكانية تطوير قطاع السياحة عامة في مصر.

د- دراسة الأهمية التي يمثلها قطاع السياحة بالنسبة للاقتصاد المصري.

هـ- دراسة أثر النشاط السياحي علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

٦- منهج البحث:

إرتكز منهج البحث على جانبين، **هما:**

الأول : الجانب النظري:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائى والاستنباطى والوصفى والتاريخى معاً فى جانبي الدراسة النظرى، وكذلك تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة في هذا المجال، وذلك لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة، عند إستعراض الأبعاد النظرية لموضوع الدراسة.

الثانى : الجانب التطبيقى:

وسيتم استخدام المنهج التحليلي فيما يتعلق بقياس أثر النشاط السياحي علي النمو الاقتصادي في الفلبين، وذلك باستخدام الأساليب الكمية والقياسية لاختبار وقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة الخاضعة للدراسة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي **Spss.**

٧- خطة البحث: سيتم تناول هذا البحث من خلال المباحث الأربعة الأتية:

المبحث الأول: تطور النشاط السياحي في مصر خلال الفترة (١٩٩٩٠-٢٠١٤).

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي فى مصر.

المبحث الثالث: تحليل وقياس أثر النشاط السياحي علي التنمية والنمو الاقتصادي في مصر.

المبحث الأول
تطور النشاط السياحي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

تعد السياحة قاطرة التنمية في مصر نظراً لكونها من الأنشطة الخدمية المهمة ومن أكثر القطاعات توليداً لفرص العمل سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، ويرتبط قطاع السياحة بعدد كبير من القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تزيد عن ٧٠ صناعة مغذية.

وعلي الرغم من أن السياحة تعتبر من أكثر القطاعات تأثراً بالتغيرات والظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الداخلية والخارجية الا أن ذلك القطاع يتمتع في مصر بقدرة عالية علي إستعادة نشاطه في وقت قصير في اعقاب الأزمات التي يتعرض، ومنها علي سبيل المثال أزمة دول الخليج في عام ١٩٩٠ وأحداث الأقصر في عام ١٩٩٧ والأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨.

وتمثل السياحة حالياً ما نسبته ٤.١% من إجمالي الناتج المحلى في ٢٠١٢/١١، وتسهم بنحو ٤٨.٤% من إجمالي الصادرات الخدمية، وتمثل نحو ١٠.٦% من إجمالي موارد النقد الأجنبي خلال نفس العام [١].

وتم إدراج مصر للمرة الأولي ضمن أكبر ٢٠دولة سياحية علي مستوي العالم خلال ٢٠١٠ حيث جاءت في المركز الـ ١٨ في قائمة كبري الدول استقبالاً للسياح في العالم ضمن تقرير منظمة السياحة العالمية الصادر في عام ٢٠١١ كما جاءت في المركز الـ ٢٢ عالمياً من حيث العائدات السياحية والمركز الـ ٤٨ من حيث إنفاق المصريين علي السياحة.

ولكن شهد قطاع السياحة في مصر تراجعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١١ متأثراً بأحداث ثورة ٢٥ يناير واستمرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فضلاً عن تردي الحالة الأمنية والتي انعكست سلباً علي حماية المنشآت السياحية والطرق.

وأشار تقرير منظمة السياحة العالمية في عام ٢٠١٢ إلى تراجع أعداد السائحين إلى مصر خلال عام ٢٠١٢ ليقتصر علي ١٠.٩٥ مليون سائح مقابل ١٣.٨ مليوناً في عام ٢٠١٠، وكذلك تراجع إيرادات السياحة في عام٢٠١٢ لتقتصر علي ٩.٤ مليار دولار مقابل ١١.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

وتأثر قطاع السياحة بالأحداث السياسية التي مرت بها مصر خلال ثورة يناير ٢٠١١ وتمثل ذلك في تراجع المؤشرات السياحة بشكل واضح خلال عام ٢٠١١، كما يأتي[٢]:

- تراجع عدد السائحين بنسبة ١٣.٣% ليبلغ نحو ١١.٩ مليون سائح.
- انخفاض الليالى السياحية بنسبة ٨.٧% لتقتصر علي ١٢٤.٦ مليون ليلة.
- تراجع الإيرادات السياحية بنسبة ٨.٧% لتسجل نحو ١٠.٦ مليار دولار.

---

(١) البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد ٦٢، ٢٠١٢، ص ص ٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٠.

وأصبحت السياحة – مؤخراً- أحد الركائز الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفى العديد من المجتمعات وخاصة فى الدول النامية حيث تمثل السياحة أحد الموارد الرئيسية للعملات الأجنبية فى هذه البلاد، مما يحسن من أوضاع موازين مدفوعاتها ويوفر التمويل اللازم لجانب هام من إحتياجات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية مما يجعل السياحة تساهم وبشكل كبير فى تحسين مستويات المعيشة للأفراد، وتتيح العديد من الفرص العمل أمام أبناء هذه البلاد[1].

وبالرغم من الآفاق الرحبة التى وصلت إليها السياحة العالمية بنوعيها الدولية والداخلية فلاتزال كثير من الدول لا تتنبه بعد إلى قيمتها الحقيقية فى الاقتصاد القومى ، وذلك فى عصر نادى بعض كبار الاقتصاديين بأنه عصر ما بعد الصناعة بالنسبة للدول المتقدمة التى حلت فيها صناعات الخدمات فى الأهمية محل الصناعات بالمعنى التقليدى، فالسياحة مازال ينقصها الدعم السياسى والإدارى الذى تستحقه على مستوى حكومات، حيث إنها لاتزال خارج إطار الإستراتيجيات القومية للتنمية فى كثير من الدول وبوجه خاص الدول النامية[2].

وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال النقاط الآتية:

- تحليل مؤشرات أعداد السائحين حسب الجنسيات إلي مصر.
- تطور الإيرادات السياحية في مصر.
- تطور بعض المؤشرات السياحية الأخري في مصر.

١- تحليل مؤشرات أعداد السائحين حسب الجنسيات إلي مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٣):

ويبين **الجدول الآتي** تطور أعداد السائحين الوافدين إلى مصر ومعدلات تغيرها بحسب الجنسيات خلال(١٩٩٠-٢٠١٣)

---

(١) حمدى العنانى، ناجى ميخائيل، **أساسيات علم الاقتصاد** . (القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٨٧)، ص ٥٤.

(٢) صلاح الدين عبد الوهاب ، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٨١.

جدول (١)

تطور أعداد السائحين الوافدين إلى مصر ومعدلات تغيرها بحسب الجنسيات خلال(١٩٩٠-٢٠١٣)بالألف*

السنة	العدد الإجمالي	معدل النمو%	عرب			أوروبيون			أمريكيون			جنسيات أخرى		
			عدد	%	معدل التغير%	عدد	%	معدل التغير%	عدد	%	معدل التغير%	عدد	%	معدل التغير%
١٩٩٠	٢٥٠٠	٣.٩	١١٤٠.١	٤٢.٩	١٩.٧	١١٢٢.٢	٣٤.١	(٥.٥)	١٧٩.١	٦.٩	(١١.٦)	١٥٧.٦	٦.١	٢.٧-
١٩٩١	١٩٧٠	(١٤.٨)	١٠٨٤.٢	٤٨.٩	(٥.١)	٨٨٩.٩	٤٠.٢	(٢٠.٨)	١١٩.٩	٥.٤	(٣٣.١)	١٢٢.٢	٥.٥	٢٩-
١٩٩٢	٣٠٠٠	٤٤.٨	١١٠١.٩	٣٤.٤	١.٩	١٦٦١.٩	٥١.٩	٨٧.١	٢١٤.٥	٧	٨٧.٢	٢١٤.٦	٦.٧	٤٣.١
١٩٩٣	٢٩٢٠	(٢١.٨)	٩٢١.٣	٣٦.٨	(١٦.٤)	١٢٠٥.٧	٤٨.١	٢٧.٦	١٨٧.٥	٧.٥	(١٩.٧)	١٩٢.٢	٧.٦	١١.٧
١٩٩٤	٢٣٦٠	٢.٩	٩٣١.٧	٣٩.٦	١	١١٤٣.٦	٤٨.١	٣.١	١٨٢.٤	٧.٦	(٢.٧)	٢٢٤.٣	٨.٧	١٤.٣
١٩٩٥	٢٨٣٠	٢١.٣	٨٢٢.٩	٢٩.٣	(١١.٧)	١٥٢٦.٤	٤٨.٧	٢٢.٧	٢٥٠.٧	٨	٣٧.٤	٥٣٣.٥	١٧	٢٨
١٩٩٦	٣٥٥٠	٢٤.٥	٨٢٨	٢١.٣	٠.٦	٢٣٤٥.٢	٦٠.٦	٥٣.٤	٢٥٩.٦	٦.٧	٣.٩	٤١٥	١١.٩	١٤.٧
١٩٩٧	٤٠٩٠	١.٧	٩٦٧.٦	٢٤.٤	١٦.٨	٢٢٩٤.٤	٦٠.٤	٢.٢	٢٥٦.٧	٦.٥	(١.١)	٣٤٣.٢	٨.٧	(٣٥.٥)
١٩٩٨	٣٤٠٠	(١٢.٨)	١٠٧٠	٣٠.٩	١٠.٦	١٩٥٦.٨	٥٦.٧	(١٨.٣)	٢١٧.٤	٦.٣	(١٥.٣)	٢٠٩.٧	٦.١٠	(٣٢.٧)
١٩٩٩	٤٢٧٠	٣٨.٩	١٠٠٣	٢٠.٩	(٦.٣)	٣٢٢٤.١	٦٧.٢	٦٤.٨	٢٧٦.٨	٥.٨	٢٧.٣	٢٨٧.٦	٦	٣٧.١
٢٠٠٠	٥٣١٠	١٢.٩	٩٩٤.٦	١٨.٧	(٠.٨)	٣٨٠٥.٣	٦٩.١	١٥.٣	٣٤٠.٧	٦.٤	١٨.٨	٣٦٦	٦.٦	٢١.٤
٢٠٠١	٥٣٥٠	(١٨.٥)	٩٧٢.٤	٢٠.٩	(٢.٣)	٣١٣٤.٥	٦٧.٤	(٢١.٥)	٢٥١.٥	٥.٤	(٣٥.٥)	٢٩٢.١	٦.٣	(٢٥.٣)
٢٠٠٢	٤٣٤٠	٩.٦	١١٢٧.٨	٢٦.٧	١٣.٨	٣٥٨٣.٣	٦٩	١٢.٦	١٧١.٥	٣.٣	(٥٦.٦)	٣٠٩.١	٦	٣
٢٠٠٣	٥٢٤٠	١٤.١	١٣٢٢	٢٥.٩	١٤.٧	٤٢٠٣.٧	٦٩.٥	١٤.٨	١٨٧.٨	٣.١	٨.٧	٣٣٠.٧	٥.٥	٦.٥
٢٠٠٤	٧٥١٠	٢٥.٤	١٤٩٥.٦	١٨.٥	١١.٦	٥٩١٩.٦	٧٣	٤٠.٨	٢٥٧.٤	٣.٢	٢٧	٤٣١	٥.٣	٢٣.٣
٢٠٠٥	٨٦٥٠	٥.٩	١٧٠٢.٥	١٩.٨	١٢.٢	٦١٢٠.٢	٧١.١	٣.٣	٢٩٧.٧	٣.٥	١٣.٥	١٨٧.٤	٥.٧	١١.٦
٢٠٠٦	٨٦٩٠	٥.٢	١٩٢١.٧	٢٢.٢	١١.٤	٦٢٥٩.٧	٦٨.٩	٢.٢	٣١٠.٥	٣.٧	١٢.٦	٥٩٠.٩	٦.٢	١٣.١
٢٠٠٧	٩٧٩٠	١٢.٧	٢١٢١	٢١.٧	١٠.٤	٦٤٠٩	٦٥.٥	٢.٤	٣٨٠	٣.٩	١١.٨	٦٨٠	٧	٢١.٢
٢٠٠٨	١٢٩٩٠	٢٥.٥	٢٣٧١	١٩.٣	١١.٨	٨٧٩٤	٧١.٦	٣٧.٢	٤٣٠	٣.٥	١٣.٢	٦٩٥	٥.٧	٢.٢
٢٠٠٩	١٣٣٥٠	٠.٥	٢٠٩٤	١٧	(١١.٧)	٩١٢٠	٧٣.٩	٣.٧	٤٧٦	٣.٩	١٠.٧	٦٠٣	٤.٩	(١٣.٢)
٢٠١٠	١٣٧٦٠	١١.٤	٢٠٩٧	١٥.٢	.	١٠٤٣٩	٧٥.٩	١٤.٥	٥٣١	٣.٩	١١.٦	٦٩١	٥	١٤.١
٢٠١١	٩٨٤٥	(٢٨.٨)	١٨٠٢	١٨.٣	(١٤.١)	٧٢١١	٧٣.٢	(٣٠.٩)	٢٨٧	٢.٩	(١٦)	٥١٥	٥.٥	(٢١.١)
٢٠١٢	١٠٩٥٠	(٨.٢)	٢١٧٣	١٩.٨	٢.٦	٨١٠.١	٧٤	(٧.٨)	٢٨٣	٢.٦	(٣٥.٦)	٣٩٦	٣.٦	(٣٩.٤)
٢٠١٣	٩٤٦٥	(١٣.٦)	١٧٦١	١٨.٦	(١٩)	٦٩٧١	٧٣.٧	(١٣.٩)	٢٤٠	٢.٥	٠.٣٥	٤٨٧	٥.٢	٢٣

المصدر: - وزارة السياحة، قطاع المعلومات، مركز المعلومات، سنوات مختلفة.

- البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أولاً: الفترة الأولي من (١٩٩٠- ١٩٩٦):

أ - بلغ عدد السائحين الوافدين إلى مصر ٢٨٠٠ ألف سائح وذلك خلال عام ١٩٩٠ وقد ارتفع هذا العدد إلى ٢٩٢٠ ألف سائح وذلك خلال عام ١٩٩٣، وواصل عدد السائحين الوافدين إلى مصر في الزيادة فصل العدد إلى ٣٥٥٠ ألف سائح وذلك خلال عام ١٩٩٦.

ب- بلغ متوسط عدد السائحين الوافدين إلى مصر ٢٨٧٧ ألف سائح وذلك خلال تلك الفترة.

ج- بلغ معدل التغير لإجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر ٣.٩% وذلك خلال عام ١٩٩٠،

وانخفض معدل التغير خلال عام ١٩٩٣ إلى ٢١.٨%، ثم ارتفع معدل التغير مرة أخرى خلال عام ١٩٩٤ إلى ٢.٩% ، ثم ارتفع مرة أخرى كذلك خلال عام ١٩٩٥ إلى ٢١.٣ % ، ثم ارتفع مرة أخرى كذلك خلال عام ١٩٩٦ إلى ٢٤.٥ %.

د- بلغ المتوسط العام لمعدل التغير لأعداد السائحين الوافدين إلى مصر ٨.٧% خلال تلك الفترة.

هـ- جاء توزيع عدد السائحين الوافدين إلى مصر مرتباً بحسب الجنسيات، وكذلك الوزن النسبى خلال تلك الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦) على النحو التالى:

- جاء السائحون الأوروبيون فى المركز الأول حيث بلغ متوسط عدد السائحين الأوروبيين خلال تلك الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦)١٤٢٧.٦ ألف سائح وبنسبة ٥٤.٢% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.
- جاء السائحون العرب فى المركز الثاني حيث بلغ متوسط عدد السائحين العرب خلال تلك الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦)٩٧٥.٦ ألف سائح وبنسبة ٣٥.٤% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.
- جاء السائحون من الجنسيات الأخرى فى المركز الثالث حيث بلغ متوسط عدد السائحين من الجنسيات الأخرى خلال تلك الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦)٢٧٢.٨ألف سائح وبنسبة ٩.١% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.
- جاء السائحون الأمريكيون فى المركز الرابع حيث بلغ متوسط عدد السائحين الأمريكيين خلال تلك الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦)٢٠٠.٥ ألف سائح وبنسبة ٦.٩% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.

ثانياً: الفترة الثانية من (١٩٩٧-٢٠٠١):

أ - بلغ عدد السائحين الوافدين إلى مصر ٤٠٩٠ألف سائح وذلك في عام ١٩٩٧ وقد ارتفع هذا العدد إلى ٤٢٧٠ ألف سائح وذلك خلال عام ١٩٩٩، ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٥٣٥٠ ألف سائح وذلك خلال عام ٢٠٠١.

ب- بلغ متوسط عدد السائحين الوافدين إلى مصر ٤٤٧٣.٤ ألف سائح وذلك خلال تلك الفترة.

ج- بلغ معدل التغير لإجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر ١.٧% وذلك خلال عام ١٩٩٧ ، وانخفض معدل التغير خلال عام ٨٣ إلى ١٢.٨%، ثم ارتفع معدل التغير مرة أخرى خلال عام ١٩٩٩ إلى ٣٨.٩%، ثم انخفض معدل التغير مرة أخرى كذلك في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢.٩ % .

د- بلغ المتوسط العام لمعدل التغير لأعداد السائحين الوافدين إلى مصر ٤.٤% خلال الفترة.

هـ- جاء توزيع عدد السائحين الوافدين إلى مصر مرتباً بحسب الجنسيات وكذلك الوزن النسبى خلال تلك الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١) على النحو التالى:

- جاء السائحون الأوروبيون فى المركز الأول حيث بلغ متوسط عدد السائحين الأوروبيين خلال تلك الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١) ٢٩٠٢.٦ ألف سائح وبنسبة ٦٤.٢% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.
- جاء السائحون العرب فى المركز الثانى حيث بلغ متوسط عدد السائحين العرب خلال تلك الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١) ١٠٢٨.٩ ألف سائح وبنسبة ٢٣% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.
- جاء السائحون من الجنسيات الأخرى فى المركز الثالث حيث بلغ متوسط عدد السائحين من الجنسيات الأخرى خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١) ٢٩٩.٧ألف سائح وبنسبة ٦.٧% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلكالفترة.
- جاء السائحون الأمريكيون فى المركز الرابع والأخير حيث بلغ متوسط عدد السائحين الأمريكيين خلال تلك الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١) ٢٦٨.٦ ألف سائح وبنسبة ٥.٩% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.

ثالثاً: الفترة الثالثة من (٢٠٠٢-٢٠٠٧):

أ - بلغ عدد السائحين الوافدين إلى مصر ٤٣٤٠ ألف سائح وذلك خلال عام ٢٠٠٢ وقد ارتفع هذا العدد إلى ٥٢٤٠ ألف سائح وذلك خلال عام ٢٠٠٣ ، ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٧٥١٠ ألف سائح وذلك خلال عام ٢٠٠٤، ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٨٦٥٠ ألف سائح وذلك في عام ٢٠٠٥ ، ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٩٧٩٠ ألف سائح وذلك في عام ٢٠٠٧.

ب- بلغ متوسط عدد السائحين الوافدين إلى مصر ٧٤٠٦ ألف سائح خلال تلك الفترة.

ج- بلغ معدل التغير لإجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر ٩.٦% وذلك خلال عام ٢٠٠٢ ، ثم ارتفع معدل التغير خلال عام ٢٠٠٣ إلى ١٤.١% ، ثم ارتفع معدل التغير خلال عام ٢٠٠٤ إلى ٢٥.٤%، ثم انخفض معدل التغير خلال عام ٢٠٠٥ إلى ٥.٩ % .

د- بلغ المتوسط العام لمعدل التغير لأعداد السائحين الوافدين إلى مصر ١٢% خلال تلك الفترة

هـ- جاء توزيع عدد السائحين الوافدين إلى مصر مرتباً بحسب الجنسيات وكذلك الوزن النسبى خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) على النحو التالى:

- جاء السائحون الأوروبيون فى المركز الأول حيث بلغ متوسط عدد السائحين الأوروبيون خلال تلك الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) ٥٢١٧.٣ ألف سائح وبنسبة ٧٠.٣% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.
- جاء السائحون العرب فى المركز الثانى حيث بلغ متوسط عدد السائحين العرب خلال تلك الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) ١٥١٣.٩ ألف سائح وبنسبة ٢٠.٦% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.

- جاء السائحون من الجنسيات الأخرى فى المركز الثالث حيث بلغ متوسط عدد السائحين من الجنسيات الأخرى خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) ٤٢٣.٨ ألف سائح وبنسبة ٥.٧% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.
- جاء السائحون الأمريكيون فى المركز الرابع والأخير حيث بلغ متوسط عدد السائحين الأمريكيون خلال تلك الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) ٢٥١ألف سائح وبنسبة ٣.٤% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.

رابعاً: الفترة الرابعة من (٢٠٠٧-٢٠١٣):

أ - بلغ عدد السائحين الوافدين إلى مصر ٩٧٩٠ ألف سائح وذلك خلال عام ٢٠٠٧ وقد ارتفع هذا العدد إلى إقصاه في عام ٢٠١٠ فبلغ ١٣٧٦٠ ألف سائح قبيل ثورة يناير ٢٠١١ ، الا أنه إنهار إلى ٩٤٦٤ ألف سائح في عام ٢٠١٣ بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١.

ب- بلغ متوسط عدد السائحين الوافدين إلى مصر ١١٢٠٧ ألف سائح خلال تلك الفترة.

ج- بلغ معدل التغير لإجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر ١٢.٧% وذلك خلال عام ٢٠٠٧ ، ثم ارتفع معدل التغير خلال عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥.٥% ، ثم تراجع واستمر في التراجع بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ ليصل إلى أدناه (٨.٢%) في عام ٢٠١٢.

د- بلغ المتوسط العام لمعدل التغير لأعداد السائحين الوافدين إلى مصر ٤.٨% خلال تلك الفترة.

هـ- جاء توزيع عدد السائحين الوافدين إلى مصر مرتباً بحسب الجنسيات وكذلك الوزن النسبى خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) على النحو الآتى:

- جاء السائحون الأوروبيون فى المركز الأول حيث بلغ متوسط عدد السائحين الأوروبيين خلال تلك الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) ٨١٥٠ ألف سائح وبنسبة ٧٢.٥% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.
- جاء السائحون العرب فى المركز الثانى حيث بلغ متوسط عدد السائحين العرب خلال تلك الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) ٢٠٥٩.٩ ألف سائح وبنسبة ١٨.٥٦% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال تلك الفترة.
- جاء السائحون من الجنسيات الأخرى فى المركز الثالث حيث بلغ متوسط عدد السائحين من الجنسيات الأخرى خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) ٥٨٥.٣ ألف سائح وبنسبة ٥.٣% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة.
- جاء السائحون الأمريكيون فى المركز الرابع والأخير حيث بلغ متوسط عدد السائحين الأمريكيين خلال تلك الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) ٣٧٥.٣ ألف سائح وبنسبة ٣.٣% من متوسط إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة.

ويبين الجدول الآتى أكبر الأسواق الوافدة للسياحة المصرية:

جدول (٢): أكبر الأسواق الوافدة للسياحة المصرية خلال الفترة (يوليو- ديسمبر) ٢٠١٣

الترتيب	الدولة	عدد السائحين "ألف"	% من إجمالي عدد السائحين
١	روسيا	١٢١٩	٢١.٣
٢	المانيا	٥٥٩	٩.٨
٣	بريطانيا	٤٨٦	٨.٥
٤	ايطاليا	٣٣٠	٥.٨
٥	ليبيا	٢٧٢	٤.٨
٦	بولندا	٢٤٨	٤.٣
٧	اوكرانيا	١٧٥	٣.١
٨	فرنسا	١٧٥	٣.١
٩	فلسطين	١٥٩	٢.٨
١٠	هولندا	١٢١	٢.١
الجملة			%٦٥.٦

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، العدد الثاني، ٢٠١٣/١٢.

ويتضح من الجدول السابق: أن الدول العشر السابقة في الجدول تشكل نحو ثلثي السائحين الوافدين الي مصر بنسبة ٦٥.٦%، ويشكل السائحون الروس نحو خمس السائحين الوافدين إلي مصر بنسبة ٢١.٣%، ويطلق عليهم السائحين الفقراء في الغالب، أما السائحين الأغنياء سواء من العرب أو من الأمريكان فلا يوجدون في المراتب العشر الأول الواردة الي مصر، وهذا بالطبع ينعكس علي متوسط إنفاق السائح، حيث يعتبر إنفاق السائح العربي من أعلي متوسطات الإنفاق في العالم.

٢- تطور الإيرادات السياحية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤):

ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (٣): تطور الإيرادات السياحية وعدد السائحين إلى مصر خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٤)

السنة	الإيرادات السياحية "مليار دولار"	إجمالي السائحين الوافدين "مليون"
١٩٩٠	١.٨	١.٩
١٩٩١	٢.١	٢
١٩٩٢	٢.٧	٢.٣
١٩٩٣	٢.٩	٢.٦
١٩٩٤	٣.٠	٢.٧
١٩٩٥	٣.٠	٢.٩
١٩٩٦	٣.٦	٣.٥
١٩٩٧	٤.٠	٣.٧
١٩٩٨	٣.٩	٣.٢
١٩٩٩	٤.٤	٤.٥
٢٠٠٠	٤.٧	٥.١
٢٠٠١	٤.١	٤.٤
٢٠٠٢	٤.١	٤.٩
٢٠٠٣	٤.٧	٥.٧
٢٠٠٤	٦.٣	٧.٨
٢٠٠٥	٧.٢	٨.٢
٢٠٠٦	٨.١	٨.٦
٢٠٠٧	١٠.٣	١٠.٦
٢٠٠٨	١٢.١	١٢.٣
٢٠٠٩	١١.٨	١١.٩
٢٠١٠	١٣.٦	١٤.١
٢٠١١	٩.٣	٩.٥
٢٠١٢	١٠.٨	١١.٢
٢٠١٣	٧.٣	٩.٢
٢٠١٤	٧.٢	٩

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، ما يلي:

أ- ارتفعت قيمة الإيرادات السياحية من ١.٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى أقصي قيمة لها ١٣.٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ١١.٨ مليار دولار، وبمعدل زيادة بلغ ٦٥٦%، ولكنه تراجع مرة أخري ليصل إلى ٧.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى أحداث ثورة يناير ٢٠١١.

ب- ارتفع عدد السائحين الوافدين غلي مصر من ١.٩ مليون في عام ١٩٩٠ إلي أقصاه ١٤.١ مليون سائح في عام ٢٠١٠، ثم تراجع إلي أدناه ٩ مليون في عام ٢٠١٤، بسبب أحداث ثور يناير ٢٠١١.

٣- تطور بعض المؤشرات السياحية الأخري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣):

ويوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول(٤): تطور بعض المؤشرات السياحية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)

السنة	الوحدات الفندقية		الغرف		الأسرة	
	العدد	معدل التغير%	العدد	معدل التغير%	العدد	معدل التغير%
١٩٩٠	٦٣٢	-	٥١٢٠٨	-	١٠١٤٦٩	-
١٩٩١	٦٣٨	١.٠	٥٣٧٢٧	٤.٩	١٠٥٦٩.٠	٤.٢
١٩٩٢	٦٦٣	٣.٩	٥٥٦١٠	٣.٥	١٠٩٨٢٠	٣.٩
١٩٩٣	٦٩٢	٤.٤	٥٨٧٥٥	٥.٧	١١٦٥٣١	٦.١
١٩٩٤	٧١٨	٣.٨	٦١٠٦٨	٣.٩	١٢٠٨٥٤	٣.٧
١٩٩٥	٧٥٢	٤.٧	٦٤٩٥٨	٦.٤	١٢٨٩٥٧	٦.٧
١٩٩٦	٧٨٩	٤.٩	٧٠٤٧١	٨.٥	١٤٠٧٤١	٩.١
١٩٩٧	٨٢٩	٥.١	٧٥٦٧٩	٧.٤	١٥٠٩٨٦	٧.٣
١٩٩٨	٩٦٩	٤.٨	٨٢٩٢٥	٩.٦	١٦٦٨١٧	١٠.٥
١٩٩٩	٩١٤	٥.٢	٩٣٨٢٢	١٣.١	١٨٧٢٨٤	١٢.٣
٢٠٠٠	١٠١٠	١٠.٥	١١٣٦١١	٢١.١	٢٢٧٢٢٢	٢١.٣
٢٠٠١	١٠٥٧	٤.٧	١٢٠٧٢٠	٦.٣	٢٤١٤٤٠	٦.٣
٢٠٠٢	١١٢٧	٦.٦	١٣٢١.٩	٩.٤	٢٦٤٢١٨	٩.٤
٢٠٠٣	١١٢	٢.٢	١٣٦٥١٠	٣.٣	٢٧٣٠٢٠	٣.٣
٢٠٠٤	١٢٠٧	٤.٨	١٤٨٠٣٩	٨.٤	٢٩٦٠٧٨	٨.٤
٢٠٠٥	١٣٢١	٩.٤	١٧٠٧٧٦	١٥.٤	٣٤١٥٥٢	١٥.٤
٢٠٠٦	١٣٠٩	٠.٩	١٧٧٦١٣	٤.٠	٣٥٥٢٢٦	٤.٠
٢٠٠٧	١٣٥٠	٣.١	١٨٦٥٢٣	٥	٣٧٣٠٤٦	٥
٢٠٠٨	١٣٧٠	١.٥	٢٠٩٤٥٥	١٢.٣	٤١٨٩١٠	١٢.٣
٢٠٠٩	١٣٨٣	٠.٩٥	٢٢٥٣٣٥	٧.٦	٤٥٠٦٧٠	٧.٦
٢٠١٠	١٤٠٥	١.٦	٢٥٠٥١٥	١١.٢	٥٠١٠٣٠	١١.٢
٢٠١١	١٣٤٠	(٤.٦)	٢٠٤٥٢٥	(١٨.٤)	٤٠٩٥٠	(١٨.٤)
٢٠١٢	١٣١٣	(٢)	١٩٥٥٤٥	(٤.٤)	٣٩١٠٩٠	(٤.٤)
٢٠١٣	١٢٨١	(٢.٤)	١٨٥٦٦٣	(٥)	٣٧٩٠٠١	(٣.١)

Source : Hotels Supervision Sector , (MOT)

ويتبين من الجدول السابق، الآتي:

أ - حققت الطاقة الفندقية بالنسبة لعدد الوحدات الفندقية زيادة مضطردة وستولية خلال تلك الفترة حيث زادت تلك الوحدات من ٦٣٢ وحدة فندقية في عام ١٩٩٠ ووصلت لأقصي قيمة لها ١٤٠٥ في عام٢٠١٠ ، ولكنها تراجعت بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ لتصل إلى ١٢٨١ وحدة فندقية عام ٢٠١٣، كما زادت الغرف الفندقية هي الأخرى فزادت من ٥١٢٠٨ في عام ١٩٩٠ لتصل إلى

أقصي قيمة لها ٢٥،٥١٥ في عام ٢٠١٠، ثم تراجعت بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ لتصل إلى ١٨٥٦٦٣ في عام ٢٠١٣، وأما بالنسبة لعدد الأسرة فزادت من ١٠١٤٦٩ في عام لتصل إلى أقصي قيمة لها٥،١٠٣٠ في عام ٢٠١٠، ثم أخذت في التراجع لتصل إلى ٣٧٩٠٠١ في عام ٢٠١٣، بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١.

ب- تباينت معدلات تغير الطاقة الفندقية القائمة بالنسبة للوحدات الفندقية والغرف والأسرة السياحية تارة بالارتفاع وأخرى بالهبوط خلال تلك الفترة وكان أعلى معدل نمو للوحدات الفندقية ١٠.٥% في عام ٢٠٠٠ ، وأقلها كان (٤.٦%) في عام ٢٠١١ ، (٢.٤%) في عام ٢٠١٣ ، بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ ، كما كان أعلى معدل تغير للغرف السياحية ٢١.١% في عام ٢٠٠٠، وأقلها كان (١٨.٤%) في عام ٢٠١١، (٥%) في عام ٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى تأثر النشاط السياحى بالمتغيرات السياسية التي حدثت في يناير ٢٠١١.

المبحث الثاني
الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي فى مصر

توفر السياحة نحو ٥٠٠ ألف وظيفة كل عام في إسبانيا، وهو ما يقرب من ٦,٢% من معدل التشغيل الكلي. وتشير الدراسات التي أجريت في بعض الدول المتقدمة والنامية إلى أن حجم العمالة المباشرة في قطاع السياحة يبلغ ٥% من إجمالي العمالة في الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا واليابان، وترتفع هذه النسبة إلى ١٠% في بعض دول البحر المتوسط مثل قبرص واليونان وبعض دول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتركيا ومالطا، وتزيد في دول نامية أخري مثل باهاما وبعض دول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وإندونيسيا وسنغافورة، إذ تراوح هذه النسبة ما بين ١٠% و١٥ % من حجم العمالة الكلية في هذه الدول.

وبالنظر إلى حجم العمل في القطاع السياحي في بعض الدول النامية ذات الخاصية السياحية، طبقا للمناطق السياحية المختلفة؛ ففي جامايكا وبورتوريكو يمثل القطاع السياحي حوالى ٥ % من إجمالي عدد العاملين في الدولة، وترتفع هذه النسبة من ٥% إلى ١٠% في قبرص، بينما تصل إلى ٣,٥% في مالطة، و ٥ % في فيجي، و٣ % في هايتي[١].

وتتضح أهمية النشاط السياحي بالنسبة للاقتصاد المصري في أن عائد العملة الأجنبية منه لا يفوقه إلا تحويلات العاملين في الخارج، ويلاحظ أهمية النشاط السياحي في مصر من خلال تأثير تطور إيرادات هذا النشاط في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي مثل الميزان التجاري وحجم العمالة والناتج المحلي الإجمالي .ويظهر ذلك من خلال تطور عدد السائحين، والإيرادات السياحية؛ إذ تطور عدد السائحين بالزيادة من ١,٤ مليون سائح تقريبا عام ١٩٨٣ إلى ٢,٩ مليون سائح عام ١٩٩٥ ، ثم إلى ٧,٨ مليون سائح عام ٢٠٠٥ ، حتى وصل إلى ١٢,٣ مليون سائح عام ٢٠٠٩ . وبناء عليه تطورت الإيرادات السياحية في تلك الأعوام من ١٧٢٩ مليون جنيه، إلى ٢٧٥٠ مليون جنيه، ثم إلى٤٦٦٣ مليون جنيه، ثم إلى ٤٨٩٢ مليون جنيه في هذه السنوات على التوالي، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩ . في حين إنخفض عدد السائحين إلى ٤,٣ مليون سائح خلال عام ٢٠٠٢، وبالتالي انخفضت الإيرادات السياحية إلى ٣١٧٢ مليون جنيه في ذلك العام، نتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١؛ حيث ظهر التأثير في العام التالي، ويعد هذا العام الوحيد الذي ظهر فيه التطور بالنقص، وبالتالي ظهر الانخفاض في الإيرادات السياحية[٢].

وعليه يمكن تناول هذا المبحث من خلال النقاط الأتية:

- تأثير النشاط السياحي في حجم العمالة.
- تأثير إيرادات النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي المصري.
- الأثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاستثمار في السياحة.

---

(١) تقرير المجالس القومية المتخصصة، السياحة فى بحوث ودراسات المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية، (القاهرة: رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٤) . ص ٢٣١.

(٢) البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

١ – تأثير النشاط السياحي في حجم العمالة:

يلعب النشاط السياحي دوراً إيجابياً في زيادة فرص العمل في مختلف التخصصات في الدول السياحية؛ لأن النشاط السياحي بطبيعته يشكل قطاعا قائدا من حيث روابطه الأمامية والخلفية [١] .وعن حجم العمل في مصر، فقد تأثر بالأحداث السلبية التي مرت بها البلاد داخلياً، كما تأثر بالأحداث الدولية، إضافة إلى تأثره بنمو هيكل العمل بصفة عامة، ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ما أثر في تركيبة حجم العمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن بينها قطاع السياحة.

ومر تطور نسبة عدد العاملين في القطاع السياحي لإجمالي العاملين، بأربع مراحل، **كالآتي**[٢]:

المرحلة الأولى: واستمرت من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩ وتبين أنها شكلت أعلى معدلات نسبة العمل في قطاع السياحة بالنسبة إلى حجم العمل الكلي؛ إذ راوحت بين ١١% و ١٥% مقارنة بباقي المراحل، وقد يكون الاستقرار السياسي والأمني نسبيا أحد العوامل التي ساهمت في هذا الأمر.

المرحلة الثانية: بدأ الانخفاض النسبي في هذه المرحلة التي استمرت من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥، إذ راوحت هذه النسبة بين ٩,٤% و ١٢%، حيث شهدت الأحداث الدولية، وأهمها غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية، والتي أثرت في مجمل الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، علي النشاط السياحي، وبالتالي انخفاض نسبة عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين في مصر.

المرحلة الثالثة : شهدت هذه المرحلة التي استمرت من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤ انخفاضاً كبيراً في نسبة عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين في مصر؛ حيث راوحت بين ٣% و ٣,٨% ، على الرغم من أن هذه الفترة شهدت أحداثا جسيمة على المستويين المحلي والعالمي، بما فيها الأحداث الإرهابية في مصر وأحداث سبتمبر ٢٠٠١، إلا أن هذه الأحداث ليست السبب الوحيد الذي ساهم في انخفاض تلك النسبة، ولكن ساهم فيها بدء ظهور أنشطة اقتصادية مثل أنشطة الخدمات المالية، إضافة إلى أثر التطور التكنولوجي في السياحي الاتصالات، ونمو في أنشطة أخر القطاعات المختلفة.

المرحلة الرابعة : استمرت هذه المرحلة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩، وقد راوحت فيها نسبة عدد بين ٥,٨% و ٦,٤%، ويلاحظ من نسب عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين ومقارنتها بالمناطق الجغرافية المختلفة السابق الاشارة اليها أن لدي هذا لقطاع طاقات كامنة، وقدرة أكبر على توفير فرص العمل في النشاط الاقتصادي في مصر، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق على السلع والخدمات المختلفة في الدولة، وهذا يساعد بدوره على تنشيط العديد من الصناعات المرتبطة بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الخزانة العامة للدولة.

---

(١) محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر. (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ١٠٠.

(٢) انظر في ذلك: – مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

٢- تأثير إيرادات النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي المصري:

تعتبر زيادة إيرادات النشاط السياحي ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات على رفع معدل النمو الاقتصادي، وتنبغي الإشارة إلى أن مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تحسب استنادا إلى إيرادات قطاع المطاعم والفنادق فقط، الأمر الذي يعني أن هناك إيرادات لا تدخل في تقدير مساهمة إيرادات النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، ومن أمثلة ذلك الإيرادات المتحققة من السياحة الداخلية، والتي عادة تفضل الإقامة لفترات قصيرة والسكن في الشقق المفروشة أو لدي الاهل والأقارب، حيث تقدر المجالس القومية المتخصصة حجم السياحة الداخلية بنسب تراوح بين ٩% و ١٠% من مجموع السكان عام ٢٠٠٤ .

وكما أن النشاط السياحي يتضمن أنشطة متعددة أخري ناتجة من تفاعل أنشطة اقتصادية مع النشاط السياحي بخلاف قطاع المطاعم السياحي والفنادق، مثل : قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع الأثاث والمفروشات، وقطاع الصناعات الهندسية، وقطاع النقل والمواصلات، والمصارف، والتجارة الداخلية، وجميع قطاعات البنية الأساسية، كذلك إيرادات المتاحف والمزارات السياحية، التي يتم من خلالها تحصيل بعض الرسوم التي تمثل إيرادات مصدرها النشاط السياحي؛ ومن ثم، فإن الإنفاق الجاري لقطاع كبير من السكان في مصر في المجال السياحي لا يدخل ضمن إيرادات هذا القطاع [١].

ويتوقف تأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الإنفاق السياحي والمضاعف السياحي، حيث يؤدي نمو النشاط السياحي إلى زيادة إيرادات الخزانة العامة للدولة من خلال رسوم التأشيرات والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية التي يحققها الممولون المشتغلون بالمهن والأعمال ذات الصلة بصناعة السياحة .وقسمت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٣ ٢٠٠٩، إلى ثلاث فترات هي :فترة الثمانينيات، وفترة التسعينيات، والفترة التي تمثلت بالعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تبين، **ما يلي:**

فترة الثمانينيات (الاولي) :كانت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة تدور حول ١%، وهي نسبة ضئيلة لكنها تتسق مع حركة السياحة في مصر وفي العالم أيضا في تلك الفترة؛ حيث تراوح عدد السائحين في مصر بين ١,٤ و ٢,١ مليون سائح، بينما بلغ عدد السائحين العالم ٢٨٨ مليونا خلال تلك الفترة . ويرجع ذلك إلى أن حالة البنية الأساسية في مصر في تلك الفترة، لم تكن تسمح باستقبال عدد من السائحين يزيد على العدد السابق؛ حيث كانت العديد من المناطق السياحية في معظم مصر تعاني ضعف البنية الأساسية من الطرق والمواصلات وخدمات الاتصال، إضافة إلى عدم توافر الكثير من الخدمات الترفيهية التي يمكن أن تجذب السائحين من أنحاء العالم.

---

(١) شي لطفي، التنمية السياحية في مصر: الجوانب القانونية والامنية لصناعة السياحة، (دبي :أكاديمية الشرطة، ٢٠٠٦)، ص ٢٦

فترة التسعينيات (الثانية): تذبذت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي حيث تعدت نسبة ١% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكنها لم تصل إلى ٢% .

وزيادة هذه النسبة في فترة التسعينيات مقارنة بفترة الثمانينيات تتسق أيضا مع زيادة عدد السائحين في مصر ليراوح في هذه الفترة بين ٢ و ٤،٣ مليون سائح، ويتسق أيضا مع زيادة عدد السائحين على العالم الذي راوح بين ٤٥٥ مليون سائح، و ٦٥٠ مليون سائح .

ويضاف إلى هذا أن زيادة نسبة مساهمة إيرادات النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي على النحو المشار إليه ترجع أيضا إلى ما تم من تطوير في البنية الأساسية في مصر في تلك الفترة، مع ملاحظة أن النصف الثاني من التسعينيات انخفضت فيه تلك النسبة مقارنة بالنصف الأول منه نتيجة الأحداث الإرهابية التي تمت في تلك الفترة، وانعكست مباشرة على الإيرادات السياحية، وبالتالي على نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الفترة الثالثة: وهي سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ يلاحظ في هذه الفترة أن نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي راوحت بين ١% و٢%.

ويتسق هذا التطور مع زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يبرر عدم زيادة نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي؛ على الرغم من زيادة عدد السائحين في مصر خلال هذه الفترة حيث تراوح بين ٤،٣ و ١٢،٣ مليون سائح، وذلك تزامنا مع زيادة عدد السائحين عالميا خلال تلك الفترة؛ حيث تراوح بين ٧٠٠ مليون إلى مليار سائح. يلاحظ أيضا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ساهمت في خفض نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى ٢٠٠٤؛ حيث بدأت في التحسن والزيادة حتى عام ٢٠٠٩، بداية أحداث الأزمة المالية العالمية.

٣- الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاستثمار في السياحة:

إنتهى الاقتصاديون إلى أنه من الضرورى تحديد الدور الاستراتيجى للسياحة فى مصر والدول النامية علي إعتبار أن السياحة قطاع فعال فى الفترات القصيرة ويستطيع توفير العملات التى تحتاجها الدولة، ويرجع إزدهار دول نامية كثيرة مثل اليونان والفلبين إلي السياحة، وكما لا يجب النظر إلى السياحة على أنها قطاع مستهلك للخدمات، بل ينظر إليها على أنها قطاع إنتاجي فى الدولة، ويؤدي تقدميا إلي دفع عجلة التنمية بسبب تفاعل السائحين وانفاقهم فى مختلف أنشطتهم السياحية.

ولما كانت القوانين الجديدة والمتعددة تعمل على تشجيع السياحة وتعطى للإنشاءات السياحية بشروط معينة حق إستيراد المستلزمات الصناعية المختلفة، وذلك لا ينفى الفائدة الاقتصادية للسياحة لأن الإعفاء الجمركى يكون لمدة زمنية محددة، بعدها تسترد الدولة حقها فى الضريبة المقررة للسلعة.

٣-١- الآثار الاقتصادية المباشرة التى تعكسها السياحة:

وتتمثل في مجموعة الآثار الآتية[١]:

(أ) أثر السياحة فى ميزان المدفوعات: وتتمثل في الأتي:

يتم تقدير الإيرادات والمصروفات الخاصة بالسفر عن طريق تقدير معدل الإنفاق اليومى من خلال الأيام التى يقضيها المواطنون بالخارج والتى يقضيها الأجانب داخل الدولة المعنية، وعادة ينسب تقدير معدل الإنفاق اليومى للشركات السياحية والبنوك والفنادق، وتستند بعض الدول وخاصة التى تكون حركة السياحة بها كبيرة إلى سجلات منتظمة تبين عدد الليالى السياحية التى يقضيها الأجانب داخل الفندق، وتقوم دول أخرى مثل أمريكا وكندا والمكسيك بتبادل المعلومات وهذه الطرق جميعا مهما كانت متقدمة لا يمكن أن تنجح فى تقدير تقديرات دقيقة للإيرادات والمصروفات السياحية الحقيقية[٢].

وللدخل السياحى تأثيره المباشر على ميزان المدفوعات، الذى يعتبره رجال الاقتصاد جزءاً لا يتجزأ منه، لما له من تأثير مباشر على الصادرات غير المنظورة، وما يضيفه دخل السياحة من عائدات لميزان المدفوعات التجارى لتعمل على تقليل العجز فى الميزان التجارى إذا زادت العائدات السياحية.

(ب) آثار السياحة فى العمالة:

للسياحة آثارها الإيجابية المباشرة فى تخفيض نسب البطالة في الدولة، وقد أكدت الدراسات لدى كثير من الدول السياحية مدى تأثير السياحة فى العمالة، فتبين ذلك حسب الأهمية المعطاة للسياحة فى الدخل القومى وأولويتها فى قائمة القطاعات الإنتاجية التى يتم الاستثمار فيها، وإن مختلف الدراسات التى أجريت على أثر السياحة المباشر وغير المباشر قد بينت أنه بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة لكل غرفة فندقية، أما باقى نشاطات السياحة فيوجد بها وظائف بنسبة ٧٥% من عدد الوظائف التى نشأت فى القطاع الفندقى، وباقى القطاعات الأخرى توفر وظائف بنسبة ١٠٠% من الوظائف التى توفرها الفنادق من خلال ماتم عرضه من هنا تكون السياحة قد وفرت ٢.٧٥ وظيفة لكل غرفة فندقية، وما يترتب على ذلك من تدريب العمالة على أعلى مستوى لترضى جميع الأذواق العالمية الوافدة لمصر.

(ج) أثر السياحة فى إعادة توزيع الدخل:

دائماً تتجه السياحة إلى الأماكن الجبلية أو الشواطئ البعيده ذات الطبيعة الخلابة ، وغالباً ما تكون هذه الأماكن محرومة من البنية الأساسية التى تتطلبها أبسط أساليب المعيشة، لذلك نعتبر امتداد العمران السياحى إلى تلك المناطق يعيد لها التوازن نتيجة الاستثمارات التى تصحب المشروعات السياحية وبالتالى تزيد من دخول المنشآت والأفراد فى هذه المناطق نتيجة نشوء نشاطات فرعية تقوم على السياحة فيها، ويترتب على ذلك إعادة توزيع الدخول بين المدن ومراكز العمران والتنمية الرئيسية وبين المراكز السياحية الجديدة وينتج عن ذلك إيقاف تيار الهجرة من الريف إلى المناطق البعيدة وقد حدث ذلك فى أسبانيا عندما تم تطوير شواطئ ملاجا فى الجنوب والشمس والأبيض وبرافا وتم تنميتها سياحيا عن طريق مراكز السياحة السكانية التى تهدف إلى نظام السياحة الدائمة عن طريق تمليك الأجانب لأراضي البناء والشقق والفيلات، فاجتمعت مراكز غنية، ونشطت بها التجارة وأقيمت صناعات كثيرة.

---

(١) صلاح الدين عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٨ - ١١٩.

(٢) أسعد حماد، التسويق السياحي والفندقي: المفاهيم والأسس العلمية،(عمان: حامد للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠) ص ص ٩٠- ٩٢.

(د) أثر السياحة فى المستوى العام للأسعار:

على الرغم من أن السياحة قطاع إنتاجى كبير، إلا أن له مردوداً وعائداته ومزاياه التى يحققها من زيادة فى الإنتاج والاستهلاك، وبارتفاع مستوى المعيشة تميل الأسعار إلى الارتفاع ، نتيجة زيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات والسبب المباشر فى ارتفاع الأسعار هو ازدياد الطلب على الأراضى لإقامة المشروعات السياحية، حتى يمكن تحديد مدى تأثير السياحة فى ارتفاع أسعار الأراضى بثبات الطلب من القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة وغيرها، وكان يمكن التعرف على حدود المعقول من المعروض نتيجة التوازن الذى تفرضه السياحة بالطلب على أراضى فى مناطق مختلفة، بعضها بالمدن وبعضها خارجها ويقع بالمناطق الجبلية، وينبغى للحكومة التدخل بشروط معينة للتصرف المستقبلى للأراضى مع التخطيط العلمى ليتحقق التوازن بين العرض والطلب فى ظل سياسة حكومية واعية.

٣-٢ : الآثار غير المباشرة للنشاط السياحي:

أ- أثر السياحة فى سوق بعض السلع:

أبرزت الدراسات والأبحاث السياحية التى قامت بها منظمة السياحة العالمية وبعض مكاتب الدراسات السياحية الأوروبية أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانياتهم الترويحية وهى حوالى ثلث للإنفاق على المشتريات فى الدولة التى يزورونها ليس فقط لشراء التذكارات السياحية بل لشراء بعض المنتجات الوطنية التى يجدونها مناسبة، وأن السائحين يقدمون على شراء سلع معينة بالذات من دول سياحية كالساعات من سويسرا وملابس الصوف من أسكتلندا، والأزياء من فرنسا، والآلات المنزلية من ألمانيا، والمنسوجات اليدوية والسجاد من إيران، وقد تلاحظ إقدام العديد من السائحين على منتجات خان الخليلى، سواء أكانت معدنية أم خشبية. من هنا يجب على العاملين بقطاع السياحة تطوير خان الخليلى بأيدى مصرية والإعلان عن مسابقات للتصميم وشراء التصميم الفائز وتنفيذه، ومعاقبة المستورد المصرى الذى اتجه للاستيراد من الصين، مما يؤدى إلى اندثار الإنتاج المصرى بالتدريج وعدم الحفاظ على التراث[1].

ب- أثر السياحة فى تنمية المرافق الأساسية:

تعتبر زيادة النشاط السياحى بالدول النامية دافعا لعمليات البناء المستمرة بالدولة وخاصة فى دعم البنية التحتية، والنشاط السياحى دائماً يعمل على زيادة مساحة الامتداد العمرانى بالمناطق البعيدة، مما يسهم فى زيادة التنمية الاقتصادية وانعكاس ذلك على ارتفاع مستوى معيشة المواطن.

ج- إسهام السياحة فى زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي:

تعتبر السياحة بدورها صناعة متكاملة، تعمل دائماً على زيادة فرص الاستثمار، ونعلم أن تعدد مجالات السياحة يزيد من فرص العمل فالمجالات المختلفة مثل مراكز الاستشفاء والمطاعم والملاهى ومراكز الرياضات المائية والقرى السياحية والبواخر السياحية ووسائل النقل السياحى وشركات السياحة ووكالات السفر، بالإضافة للمشروعات الكبرى، مثل تخطيط مدن سياحية متكاملة تتضمن مجتمعات سياحية جديدة متعددة، ومن خلال نتبع أخبار العديد من الدول السياحية، تبين أن المشروعات الإنتاجية تجذب رءوس الأموال الاستثمارية الوطنية والأجنبية، وكما حدث في أسبانيا.

---

(١) أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، (الأسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط٢)، ص ١١٣.

المبحث الثالث
تحليل وقياس أثر النشاط السياحي علي التنمية والنمو الاقتصادي في مصر

يحظى الاستثمار في السياحة بأهمية خاصة نظراً لزيادة حجمه من سنة لآخرى بصورة مذهلة، وخاصة فى المناطق التى تشهد منافسات إقليمية مستمرة، ومنها بطبيعة الحال منطقة الشرق الأوسط، والتى تعتبر فيها مصر من أكثر الدول معاناه من هذه المنافسة مع الدول الأخرى في جذب المزيد من السياح إليها كلبنان وتونس، حيث تضاعف حجم الاستثمار فى السياحة فى مصر من ٠,٩٦ مليار جنيه في عام ١٩٩٠ إلى ٥,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٢، أى بنسبة زيادة نحو ٤٨٣%[١].

ولا يزال تدخل الحكومة المصرية فى الحياة الاقتصادية كبيراً، وذلك نظراً لعدم تحولها بصورة كاملة إلى إقتصاديات السوق الحر، وينعكس ذلك بوضوح فى ارتفاع نسبة الاستثمارات العامة إلى إجمالي الاستثمارات، حيث بلغت ٧٦% فى عام ١٩٩٠، ونحو ٤١% فى عام ٢٠١٠[٢].

ويهتم التحليل الاقتصادي المباشر بقياس الآثار المباشرة (النقدية) للاستثمار في السياحة، ومن ثم لا يأخذ فى اعتباره أى آثار إيجابية أو سلبية على المجتمع، والتى تعرف بالخرجانيات، ولذلك لا يعتمد عليه كمعيار أساسى عند تقويم الجدوى الاقتصادية للإنفاق على أى قطاع[٣].

وفى هذا التحليل سيتم تناول علاقة الاستثمار في السياحة بجانبى الموازنة العامة النفقات والإيرادات، حيث تعبر هذه العلاقة عن القطاع الداخلى فى مصر، بينما علاقة الاستثمار في السياحة بالميزان التجارى تعكس القطاع الخارجى.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال النقاط الآتية:

- أثر الاستثمار في السياحة على النمو الاقتصادى فى مصر.
- علاقة الاستثمار في السياحة بالناتج المحلى الإجمالي وبالادخار المحلى الإجمالي وبالطلب المحلى الإجمالي فى مصر.
- إسهام السياحة في توليد الناتج وفرص العمل وجذب الاستثمارات وزيادة مستوي الإيرادات.
- مقارنة ناتج العمالة وناتج الاستثمار في قطاع السياحة بناتجيهما علي المستوي القومي.
- قياس أثر السياحة علي النمو الاقتصادي في مصر.

١- أثر الاستثمار في السياحة على النمو الاقتصادى فى مصر (١٩٩٠-٢٠١٣):

ويبين جدول التالي تطور معدل النمو الاقتصادى ومعدل نمو الاستثمار في السياحة والأثر المتبادل بينه وبين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي:

---

(١) البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

(٢) البنك المركزى المصرى، التقارير السنوية، سنوات مختلفة .

(٣) وحيد محمد عامر ، اقتصاديات النقل . (القاهرة : المؤلف ، ٢٠٠٠) ، ص ٢٤٥.

جدول (٥):تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلى ومعدل نمو الاستثمار في السياحة فى مصر (١٩٩٠ – ٢٠١٣)

السنة	إجمالي الناتج المحلى		الاستثمار في السياحة			متوسط معدل التغير كل عشر سنوات	
	القيمة مليار جنيه	معدل التغير السنوى %	القيمة مليار جنيه	% من (م.ن.ج)	معدل التغير السنوى	إجمالي الناتج المحلى %	للاستثمار في السياحة %
١٩٩٠	٧٨,١	–	٠,٩٦	١.٢	–		
١٩٩١	٩٨,١	٢٥,٦	٠,٨	٠.٨	١٦.٧-		
١٩٩٢	١٣٩,١	٤١,٨	٠,٨	٠.٦	٠		
١٩٩٣	١٥٧,٣	١٣,١	١,٠٢	٠.٦	٢٥		
١٩٩٤	١٧٥	١١,٣	١,٢٤	٠.٧	٢١.٦		
١٩٩٥	٢٠٥	١٧,١	١,٣٤	٠.٧	٨.١		
١٩٩٦	٢٤٠,١	١٧,١	١,٥	٠.٦	١١.٩		
١٩٩٧	٢٥٢,٩	٥,٣	٣,٣	١.٣	٥٣.٣		
١٩٩٨	٢٦٥,٦	٥	٠,٨٨	٠.٣	٧٣.٣-		
١٩٩٩	٣٠٨,٨	١٦,٣	٢,٤	٠.٨	١٧٢.٧		
٢٠٠٠	٣٣٩	٩,٨	١,٨	٠.٥	٢٥-	%١٦,٢	١٨
٢٠٠١	٣٥٩,٤	٦	٢,٤	٠.٧	٣٣.٣		*
٢٠٠٢	٣٧٤,٧	٤,٣	٢,٧٣	٠.٧	١٣.٨		
٢٠٠٣	٤٢٢,٧	١٢,٨	٢,٢	٠.٥	١٩.٤-		
٢٠٠٤	٤٨٩,٥	١٥,٨	٢,٥	٠.٥	١٣.٦		
٢٠٠٥	٥٢٩,٨	٨,٢	٢,٨	٠.٥	١٢		
٢٠٠٦	٦٢٦,٩	١٨,٣	٣,٣	٠.٥	١٧.٩		
٢٠٠٧	٧٤٥,٤	١٨,٩	٣,٨	٠.٥	١٣.٢		
٢٠٠٨	٨٩٦,٧	٢٠,٣	٥,٣	٠.٦	٣٩.٥		
٢٠٠٩	١٠٧١	١٩,٤	٥,٣	٠.٥	٠		
٢٠١٠	١٢٠٩,٣	١٢,٩	٤,٤	٠.٤	١٧-	%١٣,٤	١٠.٧
٢٠١١	١٣٠٩,٩	٨,٣	٥,٧٤	٠.٤	٣٠.٥		
٢٠١٢	١٥٠٨,٥	١٥,٢	٥,٦	٠.٣٧	٢.٤-		
٢٠١٣	١٦٧٧.٤	١١.٢	٥.٤٥	٠.٣٣	٢.٧-		

المصدر :- البنك المركزى ، التقرير السنوى، سنوات مختلفة.

- البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أ- تراوحت نسبة الاستثمار في السياحة إلى إجمالي الناتج المحلى من (٠.٣%- ١.٣%) خلال فترة الدراسة، ولكن يلاحظ أنه يتم التمييز بين مرحلتين:

المرحلة الأولي(١٩٩٠-٢٠٠٠): تراوحت نسبة الاستثمار في السياحة إلى إجمالي الناتج المحلى من (٠.٣%- ١.٣%) وقد يرجع ذلك لتبنى الحكومة سياسات الإصلاح الاقتصادى وزيادة نسبة الاستثمار الموجهة إلى السياحة.

المرحلة الثانية: خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٣): تراجعت نسبة الاستثمار في السياحة إلى إجمالي الناتج المحلى حيث تراوحت من (٠.٣٣%- ٠.٧%)، وقد يرجع ذلك إلى الاضطرابات السياسية وتأثيرها علي السياحة فى هذه الحقبة، والتي أعقبت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من غزو الولايات المتحدة لافغانستان واحتلال العراق بعد ذلك، كما يلاحظ أنها تراجعت بصورة حادة لتصل إلى ٠.٣٧% عام ٢٠١٣ بسبب أحداث ٢٥ يناير في٢٠١١.

ب- كان معدل التغير السنوى للاستثمار في السياحة متفوقاً على معدل التغير السنوى للناتج المحلى، حيث تراوح الناتج المحلى الإجمالي من (٥% - ٤١,٨%) ، بينما تراوح للاستثمار في السياحة من (صفر%- ١٧٢.٧%) ، ويلاحظ أن ذلك مر بمرحلتين، **على النحو الآتي:**

المرحلة الأولي (١٩٩٠-٢٠٠٠): تراوح معدل التغير السنوى للاستثمار في السياحة من (صفر%- ١٧٢.٧%) متفوقاً علي معدل التغير السنوى للناتج المحلى والذي تراوح من (٥%-٤١,٨ %)، ويؤكد ذلك تفوق متوسط معدل تغير الاستثمار في السياحة المحلى خلال الفترة، والذى بلغ ١٨%، على متوسط معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي، والذى بلغ ١٦.٢%.

المرحلة الثانية (٢٠٠١ - ٢٠١٣): تراوح متوسط معدل التغير السنوى للاستثمار في السياحة من (صفر%- ٣٩.٥%) ومتفوقاً علي معدل التغير للناتج المحلى والذي تراوح (٤,٣% - ٢٠,٣%).

ج- الأثر المتبادل بين الاستثمار في السياحة وبين معدل تغير إجمالي الناتج المحلى (معدل تغير النمو الاقتصادي):

يلاحظ من خلال فترة الدراسة أن العلاقة بين المتغيرين كانت طردية، **كما يأتي:** فعندما بلغ متوسط معدل التغير السنوى للاستثمار في السياحة خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٠) نحو ١٨%، كان متوسط معدل التغير السنوى لإجمالي الناتج المحلى ١٦.٢%، وعندما انخفض متوسط معدل التغير السنوى للاستثمار في السياحة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) إلى ١٠.٧% صاحب ذلك انخفاض في متوسط معدل تغير إجمالي الناتج المحلى إلى ١٣.٤%، ويؤكد ذلك أن الاستثمار في السياحة خلال هذه الفترة كان ذا تأثير إيجابى على إجمالي الناتج المحلى.

٢- علاقة الاستثمار في السياحة بالناتج المحلى الإجمالي وبالادخار المحلى الإجمالي وبالطلب المحلى الإجمالي فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣):

يتضح من تحليل بيانات الجدول التالي، **ما يأتي:**

أ- يشكل الاستثمار نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي تتراوح من (٠.٣٣%- ١.٢%)، وإلى إجمالي الادخار المحلي نسبة تتراوح من (٢.١%-٦.٢%)، وإلى إجمالي الطلب المحلي نسبة تتراوح من (٠.٢٨%- ١.٢%).

ب- يلاحظ تأثر الاستثمار في السياحة بالأحداث السياسية في ٢٥ يناير ٢٠١١ مما انعكس بصورة واضحة في تراجع نسبة الاستثمار إلى حدها الأدنى في عام ٢٠١٣ إلى إجمالي الناتج المحلي لتبلغ ٠.٣٣% بعد أن كانت ١.٢% في عام ١٩٩٠ ، وإلى إجمالي الادخار المحلي لتبلغ ٢.١% في عام ٢٠١٣، بعد أن كانت ٦.٢% في عام ١٩٩٠، وإلى إجمالي الطلب المحلي لتبلغ ٠.٢٨% في عام ٢٠١٣، بعد أن كانت ٠.٩% في عام ١٩٩٠.

جدول (٦): تطور علاقة الاستثمار في السياحة بإجمالي الناتج المحلى وبالادخار المحلى الإجمالي وبالطلب المحلى الإجمالي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣) "مليار جنيه"

السنة	إجمالي الناتج المحلى		الادخار المحلى الإجمالي	الطلب المحلى الإجمالي	الاستثمار في السياحة			
	القيمة	معدل النمو السنوى%			القيمة	% من (ج.ن.ج)	% من الادخار المحلى	% من الطلب المحلى
١٩٩٠	٧٨,١	٥,٧	١٥,٥	١٠٦,٠	٠,٩٦	١.٢	٦,٢	٠.٩
١٩٩١	٩٨,١	١,١	١٤,٧	١١٨,٩	٠,٨	٠.٨	٥٠.٤	٠.٧
١٩٩٢	١٣٩,١	٤.٤	٢١,٤	١٤٣,٠	٠,٨	٠.٦	٣.٧	٠.٦
١٩٩٣	١٥٧,٣	٢,٩	٢٠,٨	١٦٢,٦	١,٠٢	٠.٦	٤.٩	٠.٦
١٩٩٤	١٧٥	٤	١٩,٩	١٨٢	١,٢٤	٠.٧	٦.٢	٠.٧
١٩٩٥	٢٠٥	٤,٦	٢٤,٨	٢١٢,٨	١,٣٤	٠.٧	٥.٤	٠.٦
١٩٩٦	٢٤٠,١	٥	٢٤,٨	٢٤٢,٤	١,٥	٠.٦	٦.٠	٠.٦
١٩٩٧	٢٥٢,٩	٥,٥	٣٠,٦	٢٧٦,٨	٣,٣	١.٣	١٠.٨	١.٢
١٩٩٨	٢٦٥,٦	٤	٣١,٤	٣٠٨,٧	٠,٨٨	٠.٣	٢.٨	٠.٣
١٩٩٩	٣٠٨,٨	٦,١	٣٦,٦	٣٤٢,٥	٢,٤	٠.٨	٦.٦	٠.٧
٢٠٠٠	٣٣٩	٥,٤	٣٩,٦	٣٨٠,٧	١,٨	٠,٥	٤.٥	٠.٥
٢٠٠١	٣٥٩,٤	٣,٥	٤٤,١	٤٠٠,٧	٢,٤	٠.٧	٥.٤	٠.٦
٢٠٠٢	٣٧٤,٧	٢,٤	٤٠,٤	٤١٥,٢	٢,٧٣	٠.٧	٦.٨	٠.٧
٢٠٠٣	٤٢٢,٧	٣,٢	٦٣,٢	٤٣١,٤	٢,٢	٠.٥	٣.٥	٠.٥
٢٠٠٤	٤٢٩,٥	٤,١	٦٥	٤٥٦,٩	٢,٥	٠.٥	٣.٨	٠.٥
٢٠٠٥	٥٢٩,٨	٤,٥	٦٧,٧	٥٥٥,٧	٢,٨	٠.٥	٤.١	٠.٥
٢٠٠٦	٦٢٦,٩	٦,٨	٧٥,٥	٦٧٢,٤	٣,٣	٠.٥	٤.٤	٠.٥
٢٠٠٧	٧٤٥,٤	٧,١	١٢١,٢	٧٩٩,٨	٣,٨	٠.٥	٣.١	٠.٥
٢٠٠٨	٨٩٦,٧	٧,٢	١٤١,٨	٩٣١,٨	٥,٣	٠.٦	٣.٧	٠.٦
٢٠٠٩	١٠٧١	٤,٧	١٤٦,٥	١١٠٨,٥	٥,٣	٠.٥	٣.٦	٠.٥
٢٠١٠	١٢٠٩,٣	٥,١	١٥٦,١	١٢٥٨,٩	٤,٤	٠.٤	٢.٨	٠.٣
٢٠١١	١٣٠٩,٩	١,٨	١٣٩,٨	١٤٢٠,١	٥,٧٤	٠.٤	٤.١	٠.٤
٢٠١٢	١٥٠٨,٥	٢,٢	١٢٥	١٦٩٦,١	٥,٦	٠.٣٧	٤.٥	٠.٣
٢٠١٣	١٦٧٧.٤	٢.١	٢٥٥.٣	١٩٧٧.٢	٥.٤٥	٠.٣٣	٢.١	٠.٢٨
٢٠١٤								

المصدر:- البنك المركزى، التقرير السنوى، سنوات مختلفة. - وزارة المالية، التقرير المالي، سنوات مختلفة.
- البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

٣- إسهام السياحة في توليد الناتج وفرص العمل وجذب الاستثمارات وزيادة مستوي الإيرادات:

وسيتم تناول هذه الآثار من خلال بيان مدى إسهام السياحة في توليد الناتج وتوفير فرص العمل، ومساهمتها في الأجور وفي جذب الاستثمارات، وكذلك التحليل الكمى للآثار الاقتصادية للإنفاق الاستثمارى بقطاع السياحة على الناتج المحلى في مصر، وتحليل ناتج العمالة وناتج الاستثمار في مصر وفي قطاع السكة الحديد، وستتم مقارنة هذه الإسهام بإجمالي حجم الناتج والعمالة والاستثمارات والأجور علي مستوي الاقتصاد القومي المصري، كما يبينه الجدول التالي:

جدول (٧): مقارنة حجم ونسب الانتاج والعمالة والاستثمار والإيرادات في قطاع السياحة بالإجمالي علي مستوي الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٣).

السنة	الاقتصاد القومي المصري				قطاع السياحة							
	الناتج المحلي مليار جنيه	العمالة مليون	الاستثمار مليار جنيه	الإيراد مليار جنيه	الناتج (مليار جنيه)		العمالة (مليون)		الاستثمار(مليار جنيه)		الإيراد (مليار جنيه)	
					المقدار	% من الإجمالي	العدد مليون	% من الإجمالي	المقدار	% من الإجمالي	المقدار	% من الإجمالي
١٩٩٠	٧٨,١	١٣,٣	٢٦,٢	٣٢,٥	٠,٥٢	٠,٧	٠,١٣٧	١,٠	٠,٩٦	٣,٧	٢,٩	٨,٩
١٩٩١	٩٨,١	١٣,٦	٢٥,٥	٤٥,١	٠,٩٢	٠,٩	٠,١٤٧	١,١	٠,٨	٣,١	٥,٥	١٢,٢
١٩٩٢	١٣٩,١	١٣,٧	٢٧,٥	٤٦,٧	٢,٤	١,٧	٠,١٥١	١,١	٠,٨	٢,٩	٨,٤	١٨,٠
١٩٩٣	١٥٧,٣	١٤	٣١,٦	٥٢,٦	٢,٧	١,٧	٠,١٣	٠,٩	١,٠٢	٣,٢	٨,٢	١٥,٦
١٩٩٤	١٧٥	١٤,٤	٣٣,٥	٥٥,٧	٢,١	١,٢	٠,١٣٣	٠,٩	١,٢٤	٣,٧	٦,٠	١٠,٨
١٩٩٥	٢٠٥	١٤,٩	٣٩,٤	٦٠,٩	٢,٩	١,٤	٠,١٣٦	٠,٩	١,٣٤	٣,٤	٧,٨	١٢,٨
١٩٩٦	٢٤٠,١	١٥,٣	٤٢,١	٦٤,٥	٣,٢	١,٣	٠,١٤	٠,٩	١,٥	٣,٦	١٠,٢	١٥,٨
١٩٩٧	٢٥٢,٩	١٥,٨	٥٠,٢	٦٨	٣,٨	١,٥	٠,٢٠٥	١,٣	٣,٣	٦,٦	١٢,٤	١٨,٢
١٩٩٨	٢٦٥,٦	١٦,٢	٦٢	٩١,٨	٣,٢	١,٢	٠,١٩٤	١,٢	٠,٨٨	١,٤	١٠,٠	١٠,٩
١٩٩٩	٣٠٨,٨	١٦,٩	٧٧	٩٧,٨	٣,٧	١,٢	٠,٢٠٣	١,٢	٢,٤	٣,١	١١,٢	١١,٤
٢٠٠٠	٣٣٩	١٧,٤	٨١,٦	١٠١,١	٤,٩	١,٤	٠,٢١	١,٢	١,٨	٢,٢	١٦,٧	١٦,٥
٢٠٠١	٣٥٩,٤	١٧,٨	٨٣	١٠٤	٥,٤	١,٥	٠,٢١٧	١,٢	٢,٤	٢,٩	١٩,٥	١٨,٨
٢٠٠٢	٣٧٤,٧	١٨	٦٨,١	١١٥,٦	٦,٥	١,٧	٠,٢١٧	١,٢	٢,٧٣	٤,٠	٢٠,٦	١٧,٨
٢٠٠٣	٤٢٢,٧	١٨,٢	٧٩,٦	١٢٤,١	٧,٧	١,٨	٠,٢٣٩	١,٣	٢,٢	٢,٨	٢٣,٥	١٩,٠
٢٠٠٤	٤٢٩,٥	١٨,٧	٩٦,٥	١٣٢,٩	١٢,٧	٢,٦	٠,٢٦	١,٤	٢,٥	٢,٦	٣١,٧	٢٣,٨
٢٠٠٥	٥٢٩,٨	١٩,٣	١١٥,٧	١٧٥,٩	١٦,٧	٣,٢	٠,٢٨٥	١,٥	٢,٨	٢,٤	٣٧,٠	٢١,٠
٢٠٠٦	٦٢٦,٩	٢٠,٤	١٥٥,٣	٢٠٥,٦	١٨,٨	٣,٠	٠,٣١٥	١,٥	٣,٣	٢,١	٤١,٣	٢٠,١
٢٠٠٧	٧٤٥,٤	٢١,٧	١٧٦,٢	٢٤٨,٨	٢٤,٦	٣,٣	٠,٣٤٥	١,٦	٣,٨	٢,٢	٤٥,٠	١٨,١
٢٠٠٨	٨٩٦,٧	٢٢,٦	١٨٦,٧	٢٨٨,٥	٣٢,٤	٣,٦	٠,٣٨	١,٧	٥,٣	٢,٨	٥٩,٧	٢٠,٧
٢٠٠٩	١,٠٧١	٢٣,١	١٩٧,١	٣٠٣,٤	٣٤,٤	٣,٢	٠,٤٠٥	١,٨	٥,٣	٢,٧	٥٧,٩	١٩,١
٢٠١٠	١٢٠٩,٣	٢٣,٨	٢٢٤,٤	٢٩٦,٣	٣٧,٣	٣,١	٠,٤٣	١,٨	٤,٤	٢,٠	٦٤,٤	٢١,٧
٢٠١١	١٣٠٩,٩	٢٣,٣	٢٢٩,١	٣٠٢	٣٥,٩	٢,٧	٠,٤١	١,٨	٥,٧٤	٢,٥	٥٩,٦	١٩,٧
٢٠١٢	١٥٠٨,٥	٢٣,٦	٢٤٦,١	٣٤٨,٩	٢٤,٤	١,٦	٠,٣٩٥	١,٧	٥,٦	٢,٣	٥٥,٧	١٦,٠
٢٠١٣	١٦٧٧,٤	٢٤	٢٥٠,٣	٣٥٠,٣	٢٢,٨	١,٤	٠,٣١٥	١,٣	٥,٤٥	٢,٢٥	٥٠,٣	١٤,٤

المصدر : - البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي، سنوات مختلفة.

- وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٦ – ٧٦.

ويتضح من تحليل الجدول السابق: تحسن وضع السياحة سواءً بالنسبة لتوليد الناتج أم توفير فرص العمل أم زيادة مستوي الإيرادات، ولكن تراجعت نسبة الاستثمار في السياحة إلى إجمالي الاستثمار متأثرة بالأحداث السياسية في ٢٥ يناير ٢٠١١، وكما يتضح أيضاً ما يأتي:

أ- ارتفاع نسبة ناتج السياحة إلى إجمالي الناتج المحلي في مصر على الرغم من أحداث يناير ٢٠١١ فارتفعت النسبة من ٠.٧% في عام ١٩٩٠ إلى ١.٤% في عام ٢٠١٣.

ب-ارتفاع نسبة العمالة في السياحة إلى إجمالي العمالة في مصر على الرغم من أحداث يناير ٢٠١١ فارتفعت النسبة من ١% في عام ١٩٩٠ إلى ١.٣% في عام ٢٠١٣.

ج- ارتفاع نسبة إيرادات السياحة إلى إجمالي الإيراد في مصر على الرغم من أحداث يناير ٢٠١١ فارتفعت النسبة من ٨.٩% في عام ١٩٩٠ إلى ١٤.٤% في عام ٢٠١٢.

٤- مقارنة ناتج العمالة وناتج الاستثمار في قطاع السياحة بناتجيهما علي المستوي القومي:

وستتم مقارنة ناتج العمالة وناتج الاستثمار في قطاع السياحة، بناتج العمالة وناتج الاستثمار علي مستوي الاقتصاد القومي المصري، كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (٨): مقارنة ناتج العمالة وناتج الاستثمار في قطاع السياحة بناتجيهما علي مستوي الاقتصاد المصري(١٩٩٠-٢٠١٣)

السنة	الاقتصاد القومي المصري				قطاع السياحة				السنة
	الناتج مليون جنيه	العمالة مليون	الاستثمار مليون جنيه	ناتج العمالة بالألف جنيه	ناتج الاستثمار بالجنيه	الناتج مليون جنيه	العمالة مليون	الاستثمار مليون جنيه	ناتج العمالة بالألف جنيه	ناتج الاستثمار بالجنيه
١٩٩٠	٧٨١٠٠	١٣.٣	٢٦٢٠٠	٥.٩	٣.٠	٥٢٠	٠.١٣٧	٩٦٠	٣.٨	٠.٥
١٩٩١	٩٨١٠٠	١٣.٦	٢٥٥٠٠	٧.٢	٣.٨	٩٢٠	٠.١٤٧	٨٠٠	٦.٣	١.٢
١٩٩٢	١٣٩١٠٠	١٣.٧	٢٧٥٠٠	١٠.٢	٥.١	٢٤٠٠	٠.١٥١	٨٠٠	١٥.٩	٣.٠
١٩٩٣	١٥٧٣٠٠	١٤	٣١٦٠٠	١١.٢	٥.٠	٢٧٠٠	٠.١٣	١٠٢٠	٢٠.٨	٢.٦
١٩٩٤	١٧٥٠٠٠	١٤.٤	٣٣٥٠٠	١٢.٢	٥.٢	٢١٠٠	٠.١٣٣	١٢٤٠	١٥.٨	١.٧
١٩٩٥	٢٠٥٠٠٠	١٤.٩	٣٩٤٠٠	١٣.٨	٥.٢	٢٩٠٠	٠.١٣٦	١٣٤٠	٢١.٣	٢.٢
١٩٩٦	٢٤٠١٠٠	١٥.٣	٤٢١٠٠	١٥.٧	٥.٧	٣٢٠٠	٠.١٤	١٥٠٠	٢٢.٩	٢.١
١٩٩٧	٢٥٢٩٠٠	١٥.٨	٥٠٢٠٠	١٦.٠	٥.٠	٣٨٠٠	٠.٢٠٥	٣٣٠٠	١٨.٥	١.٢
١٩٩٨	٢٦٥٦٠٠	١٦.٢	٦٢٠٠٠	١٦.٤	٤.٣	٣٢٠٠	٠.١٩٤	٨٨٠	١٦.٥	٣.٦
١٩٩٩	٣٠٨٨٠٠	١٦.٩	٧٧٠٠٠	١٨.٣	٤.٠	٣٧٠٠	٠.٢٠٣	٢٤٠٠	١٨.٢	١.٥
٢٠٠٠	٣٣٩٠٠٠	١٧.٤	٨١٦٠٠	١٩.٥	٤.٢	٤٩٠٠	٠.٢١	١٨٠٠	٢٣.٣	٢.٧
٢٠٠١	٣٥٩٤٠٠	١٧.٨	٨٣٠٠٠	٢٠.٢	٤.٣	٥٤٠٠	٠.٢١٧	٢٤٠٠	٢٤.٩	٢.٣
٢٠٠٢	٣٧٤٧٠٠	١٨	٦٨١٠٠	٢٠.٨	٥.٥	٦٥٠٠	٠.٢١٧	٢٧٣٠	٣٠.٠	٢.٤
٢٠٠٣	٤٢٢٧٠٠	١٨.٢	٧٩٦٠٠	٢٣.٢	٥.٣	٧٧٠٠	٠.٢٣٩	٣٣٠٤	٢٢.٢	٣.٥
٢٠٠٤	٤٨٩٥٠٠	١٨.٧	٩٦٥٠٠	٢٦.٢	٥.١	١٢٧٠٠	٠.٢٦	٢٥٠٠	٤٨.٨	٥.١
٢٠٠٥	٥٢٩٨٠٠	١٩.٣	١١٥٧٠٠	٢٧.٥	٤.٦	١٦٧٠٠	٠.٢٨٥	٢٨٠٠	٥٨.٦	٦.٠
٢٠٠٦	٦٢٦٩٠٠	٢٠.٤	١٥٥٣٠٠	٣٠.٧	٤.٠	١٨٨٠٠	٠.٣١٥	٣٣٠٠	٥٩.٧	٥.٧
٢٠٠٧	٧٤٥٤٠٠	٢١.٧	١٧٦٢٠٠	٣٤.٤	٤.٢	٢٤٦٠٠	٠.٣٤٥	٣٨٠٠	٧١.٣	٦.٥
٢٠٠٨	٨٩٦٧٠٠	٢٢.٦	١٨٦٧٠٠	٣٩.٧	٤.٨	٣٢٤٠٠	٠.٣٨	٥٣٠٠	٨٥.٣	٦.١
٢٠٠٩	١٠٧١٠٠٠	٢٣.١	١٩٧١٠٠	٤٦.٤	٥.٤	٣٤٤٠٠	٠.٤٠٥	٥٣٠٠	٨٤.٩	٦.٥
٢٠١٠	١٢٠٩٣٠٠	٢٣.٨	٢٢٤٤٠٠	٥٠.٨	٥.٤	٣٧٣٠٠	٠.٤٣	٤٤٠٠	٨٦.٧	٨.٥
٢٠١١	١٣٠٩٩٠٠	٢٣.٣	٢٢٩١٠٠	٥٦.٢	٥.٧	٣٥٩٠٠	٠.٤١	٥٧٤٠	٨٧.٦	٦.٣
٢٠١٢	١٥٠٨٥٠٠	٢٣.٦	٢٤٦١٠٠	٦٣.٩	٦.١	٢٤٤٠٠	٠.٣٩٥	٥٦٠٠	٦١.٨	٤.٤
٢٠١٣	١٦٧٧٤٠٠	٢٤	٢٥٠٣٠٠	٦٩.٩	٦.٧	٢٢٨٠٠	٠.٣١٥	٥٤٥٠	٧٢.٤	٤.٢

المصدر : - البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يأتي:

أولاً: ناتج العمالة:

تفوق ناتج العمالة في السياحة علي ناتجها علي مستوي الاقتصاد القومي في كل السنوات، ما عدا عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ وعام ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى تأثر السياحة بالأحداث السياسية في هذه الأعوام، حيث صاحب عام ١٩٩٠، وعام ١٩٩١غزو العراق للكويت ثم تحريرها بإعلان الحرب علي العراق، وفي عام ٢٠١١ حدثت ثورات الربيع العربي ومنها مصر، مما أثر علي وضع السياحة بالسلب في منطقة الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة، كما يأتي:

- فخلال الفترة من(١٩٩٢ -٢٠١٣) تراوح ناتج العمالة في قطاع السياحة من (١٥.٩- ٨٧.٦) ألف جنيه، ومتفوقاً علي ناتج العمالة علي المستوي القومي والذي تراوح من (١٠.٢- ٦٩.٩) ألف جنيه.
- ولكن بلغ ناتج العمالة في السياحة نحو ٣.٨ ألف جنيه ونحو ٦.٣ ألف جنيه في عام ١٩٩٠، ١٩٩١ علي التوالي وبلغ نحو ٦١.٨ ألف جنيه في عام ٢٠١٢، وكان أقل من ناتج العمالة علي المستوي

القومي والذي بلغ نحو ٥.٩ ألف جنيه ونحو ٧.٢ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ علي التوالي، ونحو ٦٣.٩ ألف جنيه في عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى الأحداث السياسية.

ثانياً: ناتج الاستثمار:

يلاحظ أن ناتج الاستثمار قد مر بثلاث مراحل، هي:

أ- **المرحلة الأولي خلال الفترة** (١٩٩٠-٢٠٠٣): تفوق ناتج الاستثمار علي المستوي القومي والذي تراوح من (٣-٥.٣) جنيه علي ناتج الاستثمار في السياحة والذي تراوح من (٠.٥- ٣.٥) جنيه خلال الفترة المذكورة.

ب- **المرحلة الثانية خلال الفترة من** (٢٠٠٥-٢٠١١): تفوق ناتج الاستثمار في السياحة والذي تراوح من (٦- ٦.٣) جنيه علي ناتج الاستثمار علي المستوي القومي والذي تراوح من (٤.٦- ٥.٧) جنيه.

ج- **المرحلة الثالثة في عام ٢٠١٣**: حيث يلاحظ تفوق ناتج الاستثمار علي المستوي القومي والذي بلغ نحو ٦.٧ جنيه علي ناتج الاستثمار في السياحة والذي بلغ ٤.٢ جنيه متأثراً بأحداث ثورة يناير ٢٠١١.

٥- قياس أثر السياحة علي النمو الاقتصادي في مصر:

تبين من نتائج التحليل القياسي صحة الفرضية البحثية القائلة[1]:

"يوجد أثر للنشاط السياحي علي النمو الاقتصادي في مصر".

حيث كان من أهم نتائج التحليل الاحصائي، ما يلي:

أولاً: معادلة الإنحدار العام والتي تبين العلاقة بين المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي"Y") وبين المتغيرات العشرة المستقلة (X_1، X_2، .....X_{10}):

$$Y= 11.2 + 0.102X_1 + 0.31X_2 + 0.007X_3 + 0.088X_4 + 0.158X_5 - 0.055X_6 - 0.442X_7 - 0.075X_8 - 0.004X_9 - 0.641X_{10}$$

ويتضح من المعادلة السابقة، ما يلي:

أ- من الناحية الاقتصادية:

- جاءت العلاقة بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة الثمانية التالية(X_1، X_2، X_3، X_4، X_5، X_7، X_8، X_{10})، متفقة مع فروض النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي وبين المتغيرات الخمسة الأولي (الاستثمار الأجنبي المباشر، والايرادات السياحية، والاستهلاك النهائي، وصافي الميزان التجاري، والايرادات النفطية)، وجاءت العلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي وبين معدل البطالة ومعدل التضخم وسعر الصرف (X_7، X_8، X_{10})، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- جاءت العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة (X_6، X_9)، وهما الادخار المحلي والتكوين الرأسمالي عكسية، وهي غير متفقة مع فروض النظرية الاقتصادية، وكان من المفروض أن تكون طردية.

ب- من الناحية الاحصائية:

من خلال التحليل باستخدام (Stepwise regression)، اتضح أن معدل البطالة والإيرادات السياحية أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً علي النمو الاقتصادي، فبلغت نسبة تأثير معدل البطالة(0.675) وفي علاقة عكسية، ونسبة تأثير الإيرادات السياحية (0.256) وفي علاقة طردية، ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية.

---

(١) الملحق، جـ ص ص ١٤٠٢.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

أ- نتائج الفرضية البحثية:

تبين من التحليل الاحصائي صحة الفرضية البحثية، القائلة: "**يوجد أثر للسياحة علي النمو الاقتصادي في مصر**"، حيث تبين من التحليل الاحصائي أن الايرادات السياحية كانت العامل الثاني الأكثر تأثيراً علي معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.256) بعد معدل البطالة والذي كان يؤثر بنسبة (0.675).

ب- الاستثمار في السياحة:

تأثر الاستثمار في السياحة بالأحداث السياسية في ٢٥ يناير ٢٠١١ مما انعكس بصورة واضحة في تراجع نسبة الاستثمار إلى حدها الأدني في عام ٢٠١٣ إلى إجمالي الناتج المحلي لتبلغ ٠.٣٣% بعد أن كانت ١.٢% في عام ١٩٩٠ ، وإلى إجمالي الادخار المحلي لتبلغ ٢.١% في عام ٢٠١٣، بعد أن كانت ٦.٢% في عام ١٩٩٠، وإلى إجمالي الطلب المحلي لتبلغ ٠.٢٨% في عام ٢٠١٣، بعد أن كانت ٠.٩% في عام ١٩٩٠.

ج- ناتج قطاع السياحة:

تفوق ناتج العمالة في السياحة علي ناتجها علي مستوي الاقتصاد القومي في كل السنوات، ما عدا عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ وعام ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى تأثر السياحة بالأحداث السياسية في هذه الأعوام، حيث صاحب عام ١٩٩٠، وعام ١٩٩١غزو العراق للكويت ثم تحريرها بإعلان الحرب علي العراق، وفي عام ٢٠١١ حدثت ثورات الربيع العربي ومنها مصر، مما أثر علي وضع السياحة بالسلب في منطقة الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة، كما يأتي:

- فخلال الفترة من(١٩٩٢ -٢٠١٣) تراوح ناتج العمالة في قطاع السياحة من (١٥.٩- ٨٧.٦) ألف جنيه، ومتفوقاً علي ناتج العمالة علي المستوي القومي والذي تراوح من (١٠.٢- ٦٩.٩) ألف جنيه.
- ولكن بلغ ناتج العمالة في السياحة نحو ٣.٨ ألف جنيه ونحو ٦.٣ ألف جنيه في عام ١٩٩٠، ١٩٩١ علي التوالي وبلغ نحو ٦١.٨ ألف جنيه في عام ٢٠١٢، وكان أقل من ناتج العمالة علي المستوي القومي والذي بلغ نحو ٥.٩ ألف جنيه ونحو ٧.٢ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ علي التوالي، ونحو ٦٣.٩ ألف جنيه في عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى الأحداث السياسية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال البحث السابق، يمكن الخروج ببعض التوصيات الأتية:

١- ضرورة اعتماد أخلاقيات وقواعد تنسجم مع اللوائح العالمية للمؤسسات السياحية.

٢- ضرورة إدارة المؤسسات السياحية من قبل متخصصين لهم قدر كافي من الخبرة والكفاءة من أجل رفع مستوى أداء المؤسسات السياحية وتوفير قدرتها التنافسية في سوق الأعمال الدولية.

٣- ضرورة الاهتمام بنوعية الخدمة المقدمة للسياح التي تعكس المستوى الحضاري والثقافي والإنساني للبلد بما لا يتعارض مع الأخلاقيات والسلوكيات الخاصة بالمؤسسات السياحية العالمية.

٤- الالتزام بالمبادئ الإرشادية لحماية المستهلكين والسياح في حالات الغش والتظليل التجاري والصناعي والإعلامي في الخدمات السياحية والفندقية.

٥- تعزيز التعاون مع المؤسسات الداعمة للنشاط السياحي المتمثلة بخدمات النقل والصحة .....إلخ.

٦- المحافظة على الموارد الطبيعية كالأنهار والأشجار والسواحل والموروثات الحضارية بما يضمن استثمارها لحياة أطول وللأجيال القادمة وتخفيض مستويات ومعدلات التلوث.

٧- حصر وتوثيق المقومات السياحية، في إطار قاعدة بيانات معلوماتية، وترويجها محلياً وخارجياً، وذلك من خلال الدعاية الإعلامية الخارجية والداخلية من قبل شركات متخصصة في ذلك.

٨- تشجيع السياحة البيئية كأساس لتطوير السياحة، خاصة وأنها تمثل جزءاً مهماً من السياحة.

٩- الاهتمام بتوفير وتطوير مقومات السياحة الراقية التى تتمثل فى البنية الأساسية من طرق ومياه وكهرباء وصرف صحى فى مناطق الجذب السياحى.

١٠- وضع دليل سياحى شامل وخرائط شاملة مناخية وبيولوجية وحيوانية ونباتية وخرائط لأماكن الأثار والمتاحف يسترشد بها السائح.

١١- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار فى مشاريع السياحة البيئية، وإتاحة الفرص الاستثمارية أمامه للاستثمار فى هذا المجال .

١٢- تنويع المنتج السياحى وتوجيه الاستثمارات السياحية نحو المناطق الجبلية، والساحلية، والصحراوية، ومناطق الحياة الفطرية.

١٣- تقوية وسائل الإشراف والمتابعة فى توزيع الاستثمارات على مناطق الجذب السياحى حسب الطلب، وإنشاء وحدة الإعلام السياحى لوضع البرامج الإعلامية لأجهزة الإعلام المحلية والعالمية.

١٤- العمل على نشر الثقافة البيئية فضلاً عن الثقافة السياحية وزيادة الوعى السياحى، بإدخال مفهوم السياحة البيئية فى المقررات الدراسية، وإظهار آثارها الثقافية والإجتماعية والإقتصادية.

١٥- زيادة الوعي الثقافي بين المواطنين بأهمية السياحة وأثرهاعلي النمو الاقتصادي؛ حيث تساهم زيادة وعي المواطنين في زيادة درجة الرقي السلوكي في التعامل مع السائح وزيادة الانطباعات الإيجابية لديه.

١٦- زيادة درجة الاستقرار السياسي، بجانب العمل على وضع استراتيجيات واضحة الأهداف للتنمية السياحية؛ للوصول إلى تنمية سياحية تراعي البعد البيئي والتنمية المستدامة.

المراجع

١. إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢. أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وادارة المنشآت السياحية والفندقية، (الأسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط٢، ٢٠٠٩).

٣. أسعد حماد، التسويق السياحي والفندقي: المفاهيم والأسس العلمية،(عمان: حامد للنشر، ط١، ٢٠٠٠).

٤. البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

٥. البنك المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

٦. تقرير المجالس القومية المتخصصة، السياحة في بحوث ودراسات المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية، (القاهرة :رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٤) .

٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

٨. حمدى العنانى، ناجى ميخائيل، أساسيات علم الاقتصاد ، (القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٨٧).

٩. سلوي محمد مرسي، التنمية السياحية مفهومها ومحدداتها وأهميتها مع اشارة الي الحالة المصرية، سلسلة مذكرات خارجية رقم ١٦٠٥، (القاهرة : معهد التخطيط القومي، ٢٠٠١).

١٠.علي لطفي، التنمية السياحية في مصر: الجوانب القانونية والأمنية لصناعة السياحة، (دبي :أكاديمية الشرطة، ٢٠٠٦).

١١.مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار.

١٢.محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، (القاهرة :دار الشروق، ٢٠٠٢).

١٣.منظمة السياحة العالمية، ٢٠١٢.

١٤.وحيد محمد عامر، اقتصاديات النقل، (القاهرة : المؤلف ، ٢٠٠٠).

الملاحق

السنة	المتغير	المتغيرات المستقلة									
	معدل النمو الاقتصادي Y	استثمار اجنبي مباشر مليار دولار X_1	ايرادت السياحة مليار دولار X_2	الاستهلاك النهائي مليار دولار X_3	صافي الميزان التجاري مليار دولار X_4	ايراد النفط مليار دولار X_5	الادخار المحلي مليار دولار X_6	معدل البطالة % X_7	معدل التضخم % X_8	التكوين الرأسمالي مليار دولار X_9	سعر الصرف X_{10}
١٩٩٠	٥,٧	٠,٧	١,٨	١٨,٦	٥,٥-	٦,٤	١٣,٤	٩,٣	١٦,٨	١١,٦	١,٦
١٩٩١	١,١	٠,٣	٢,١	٣٩,٩	٣,٠٠-	٥,٢	١١,٤	٩,٦	١٩,٧	٨,٢	٣,١
١٩٩٢	٤,٤	٠,٥	٢,٧	٤٢,٩	١,١-	٥,١	١٤,٣	٩	١٣,٦	٨,٣	٣,٣
١٩٩٣	٢,٩	٠,٥	٢,٩	٤٨,٦	٢,٠٠-	٤,٦	١٣,٩	١٠,٩	١٢,١	٨,٧	٣,٤
١٩٩٤	٤,٠	١,٣	٣,٠	٥٤,٧	٢,٨-	٤,٢	١٢,١	١١	٨,٢	١٠,١	٣,٤
١٩٩٥	٤,٦	٠,٦	٣,٠	٦٣,٣	٣,١-	٤,٦	١٣,٢	١١,٣	١٥,٧	١١,٥	٣,٤
١٩٩٦	٥,٠	٠,٦	٣,٦	٧١,٣	٣,٧-	٥,٥	١٢,٨	٩	٧,٢	١١,٧	٣,٤
١٩٩٧	٥,٥	٠,٩	٤,٠	٨٣,٢	٤,٧-	٤,٩	١٤,٤	٨,٤	٤,٦	١٤,١	٣,٤
١٩٩٨	٤,٠	١,١	٢,٩	٩٢,٩	٨,١-	٢,٩	١٦,٤	٨,٢	٣,٩	١٨,١	٣,٤
١٩٩٩	٦,١	١,١	٤,٤	٩٨,٢	٧,٥-	٤,١	١٧,٦	٨,١	٣,١	١٨,٩	٣,٤
٢٠٠٠	٥,٤	١,٢	٤,٧	١٠٦,٤	٦,٦-	٦,١	١٨,٠	٩	٢,٧	١٨,٩	٣,٥
٢٠٠١	٣,٥	٠,٥	٤,١	١٠٢,٤	٤,٧-	٤,٩	١٨,١	٩,٤	٢,٣	١٧,٣	٤,٠
٢٠٠٢	٢,٤	٠,٦	٤,١	٩١,٧	٣,٨-	٤,٩	١٦,٠	١٠,٢	٢,٧	١٥,٧	٤,٥
٢٠٠٣	٣,٢	٠,٢	٤,٧	٨٥,١	٢,١-	٦,٠	١٥,٣	١٠,٤	٤,٥	١٣,٥	٥,٩
٢٠٠٤	٤,١	١,٣	٦,٣	٧٩,٩	١,١-	٧,٦	١٦,٦	١٠,٧	١١,٣	١٢,٩	٦,٢
٢٠٠٥	٤,٥	٥,٤	٧,٢	٩١,٧	٢,٠٠-	١٠,٧	١٩,٦	١١,٢	٤,٩	١٦,١	٥,٨
٢٠٠٦	٦,٨	١٠,٠	٨,١	١٠٩,٢	١,٧-	١٢,٩	٢٤,٧	١٠,٦	٧,٦	٢٠,١	٥,٧
٢٠٠٧	٧,١	١١,٦	١٠,٣	١٣٦,٥	٦,٠٠-	١٤,٥	٣٠,٧	٨,٩	٩,٣	٢٧,٢	٥,٦
٢٠٠٨	٧,٢	٩,٥	١٢,١	١٧١,٩	٩,١-	٢١,١	٣٨,٥	٨,٧	١٨,٣	٣٦,٣	٥,٤
٢٠٠٩	٤,٧	٦,٧	١١,٨	٢٠١,٥	١٢,٥-	١٢,٠	٣١,٨	٩,٤	١١,٨	٣٥,٧	٥,٥
٢٠١٠	٥,١	٦,٤	١٣,٦	٢٣٠,٤	١١,٥-	١٦,١	٣٩,٣	٩	١١,٣	٤٢,١	٥,٦
٢٠١١	١,٨	٠,٥-	٩,٣	٢٤٥,٧	٩,٧-	٢١,١	٣٩,٨	١٢	١٠,١	٣٩,٤	٥,٩
٢٠١٢	٢,٢	٢,٨	١٠,٨	٢٨٤,٩	٢٢,١-	٢٠,٩	٣٤,٣	١٢,٧	٧,١	٤١,٠	٦,١
٢٠١٣	٢,١	٤,٢	٧,٣	٢٩٠,٣	١٨,٣-	١٩,١	٣٧,٠	١٣,٢	٩,٤	٣٧,٥	٦,٩
٢٠١٤	٢,٢	٤,٨	٧,٢	٣١١,٩	٢٥,٤-	٢٠,١	٣٥,٢	١٣,٢	١٠,١	٣٨,٠	٧,١

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

```
REGRESSION   /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N   /MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA   /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN
/DEPENDENT تابع   /METHOD=ENTER X1 X2 X3 X5 X4 X6 X7 X8 X9 X10   /RESIDUALS
DURBIN HIST(ZRESID) NORM(ZRESID).
```

Regression

Notes

	Output Created	١٨:٠٥:٠١ EET ٢٠١٧/٤/٢٠
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	25
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT تابع /METHOD=ENTER X1 X2 X3 X5 X4 X6 X7 X8 X9 X10 /RESIDUALS DURBIN HIST(ZRESID) NORM(ZRESID).
Resources	Processor Time	0:00:03.011
	Elapsed Time	0:00:05.768
	Memory Required	5068 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	584 bytes

[DataSet0]

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
تابع	4.3250	1.65903	24
X1	5.9458	3.50788	24
X2	3.0333	3.47671	24
X3	122.3917	82.00974	24
X5	9.3500	6.11307	24
X4	-6.94-	6.502	24
X6	21.4417	9.60167	24
X7	10.0583	1.49431	24
X8	9.0917	5.14198	24
X9	20.5625	11.42864	24
X10	4.5667	1.45533	24

Correlations

		تابع	X1	X2	X3	X5	X4
Pearson Correlation	تابع	1.000	.283	.516	-.192-	.035	.292
	X1	.283	1.000	.807	.724	.829	-.503-
	X2	.516	.807	1.000	.475	.720	-.262-
	X3	-.192-	.724	.475	1.000	.876	-.932-
	X5	.035	.829	.720	.876	1.000	-.748-
	X4	.292	-.503-	-.262-	-.932-	-.748-	1.000
	X6	.108	.903	.745	.905	.940	-.752-
	X7	-.590-	.117	.033	.513	.470	-.490-
	X8	.008	.090	.170	-.030-	.232	.000
	X9	.033	.869	.629	.948	.893	-.841-
	X10	-.151-	.724	.580	.752	.770	-.529-
Sig. (1-tailed)	تابع	.	.090	.005	.185	.435	.083
	X1	.090	.	.000	.000	.000	.006
	X2	.005	.000	.	.009	.000	.108
	X3	.185	.000	.009	.	.000	.000
	X5	.435	.000	.000	.000	.	.000
	X4	.083	.006	.108	.000	.000	.

	X6	.308	.000	.000	.000	.000	.000
	X7	.001	.293	.439	.005	.010	008
	X8	.486	.337	.214	.444	138	.499
	X9	.438	.000	.001	.000	.000	.000
	X10	.240	.000	.001	.000	.000	.004
N	تابع	24	24	24	24	24	24
	X1	24	24	24	24	24	24
	X2	24	24	24	24	24	24
	X3	24	24	24	24	24	24
	X5	24	24	24	24	24	24
	X4	24	24	24	24	24	24
	X6	24	24	24	24	24	24
	X7	24	24	24	24	24	24
	X8	24	24	24	24	24	24
	X9	24	24	24	24	24	24
	X10	24	24	24	24	24	24

Correlations

		X6	X7	X8	X9	X1
Pearson Correlation	تابع	.108	-.590-	.008	.033	-.151-
	X1	.903	.117	.090	.869	.724
	X2	.745	.033	.170	.629	.580
	X3	.905	.513	-.030-	.948	.752
	X5	.940	.470	.232	.893	.770
	X4	-.752-	-.490-	.000	-.841-	-.529-
	X6	1.000	.293	.129	.972	.746
	X7	.293	1.000	.067	.288	.573
	X8	.129	.067	1.000	.031	-.111-
	X9	.972	.288	.031	1.000	.698
	X10	.746	.573	-.111-	.698	1.000
Sig. (1-tailed)	تابع	.308	.001	.486	.438	.240
	X1	.000	.293	.337	.000	.000
	X2	.000	.439	.214	.001	.001
	X3	.000	.005	.444	.000	.000

	X5	.000	.010	.138	.000	.000
	X4	.000	.008	.499	.000	.004
	X6	.	.083	.273	.000	.000
	X7	.083	.	.378	.086	.002
	X8	.273	.378	.	.442	.302
	X9	.000	.086	.442	.	.000
	X10	.000	.002	.302	.000	.
N	تابع	24	24	24	24	24
	X1	24	24	24	24	24
	X2	24	24	24	24	24
	X3	24	24	24	24	24
	X5	24	24	24	24	24
	X4	24	24	24	24	24
	X6	24	24	24	24	24
	X7	24	24	24	24	24
	X8	24	24	24	24	24
	X9	24	24	24	24	24
	X10	24	24	24	24	24

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X1 ،X8 ،X4 ، X7 ،X2 ،X1 ، X5 ،X6 ،X3 ، X9[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.854[a]	.730	.522	1.14724	2.215

a. Predictors: (Constant), X10, X8, X4, X7, X2, X1, X5, X6, X3, X9

b. Dependent Variable: تابع

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	46.195	10	4.620	3.510	.019[a]
	Residual	17.110	13	1.316		
	Total	63.305	23			

a. Predictors: (Constant), X10, X6, X4, X7, X2, X1, X5, X6, X3, X9

b. Dependent Variable: تابع

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	11.165	4.168		2.678	.019
	X1	.102	.401	.217	.256	.802
	X2	.310	.180	.650	1.725	.108
	X3	.007	.037	.328	.180	.860
	X5	.158	.194	.582	.813	.431
	X4	.088	.268	.347	.330	.747
	X6	-.055-	.314	-.321-	-.177-	.862
	X7	-.442-	.369	-.398-	-1.197-	.253
	X8	-.075-	.075	-.233-	-.997-	.337
	X9	-.040-	.330	-.275-	-.121-	.905
	X10	-.641-	.532	-.562-	-1.204-	.250

a. Dependent Variable: تابع

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.8109	7.4707	4.3250	1.41721	24
Residual	-2.52730-	1.61038	.00000	.86250	24
Std. Predicted Value	-1.774-	2.220	.000	1.000	24
Std. Residual	-2.203-	1.404	.000	.752	24

a. Dependent Variable: تابع

Charts

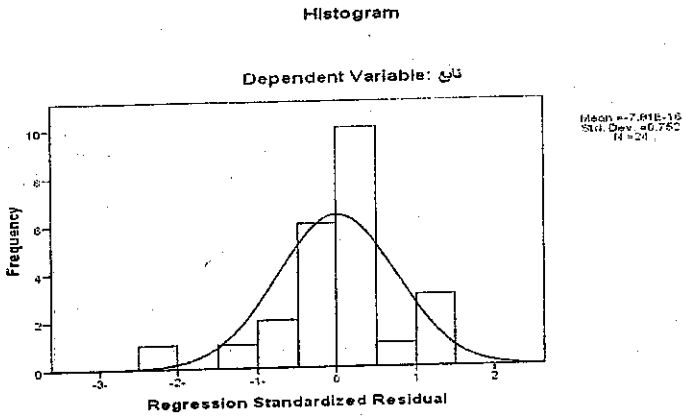

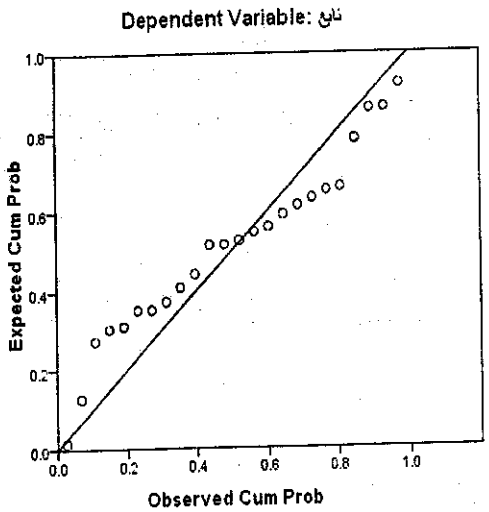


```
REGRESSION   /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N   /MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA   /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN
/DEPENDENT تابع   /METHOD=STEPWISE X1 X2 X3 X5 X4 X6 X7 X8 X9 X10
/RESIDUALS DURBIN HIST(ZRESID) NORM(ZRESID).
```

Regression

Notes

	Output Created	١٨:٠١:٢١EET ٢٠١٧-٠٤-٢٠
	Comments	
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	25
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT تابع /METHOD=STEPWISE X1 X2 X3 X5 X4 X6 X7 X8 X9 X10 /RESIDUALS DURBIN HIST(ZRESID) NORM(ZRESID).
Resources	Processor Time	0:00:01.123
	Elapsed Time	0:00:01.211
	Memory Required	5668 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	584 bytes

[DataSet0]

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
تابع	4.3250	1.65903	24
X1	5.9458	3.50788	24
X2	3.0333	3.47671	24
X3	122.3917	82.00974	24
X5	9.3500	6.11307	24
X4	-6.94-	6.502	24
X6	21.4417	9.60187	24
X7	10.0583	1.49431	24
X8	9.0917	5.14198	24
X9	20.5625	11.42864	24
X10	4.5667	1.45533	24

Correlations

		تابع	X1	X2	X3	X5	X4
Pearson Correlation	تابع	1.000	.283	.516	-.192-	.035	.292
	X1	.283	1.000	.807	.724	.829	-.503-
	X2	.516	.807	1.000	.475	.720	-.262-
	X3	-.192-	.724	.475	1.000	.876	-.932-
	X5	.035	.829	.720	.876	1.000	-.748-
	X4	.292	-.503-	-.262-	-.932-	-.748-	1.000
	X6	.108	.903	.745	.905	.940	-.752-
	X7	-.590-	.117	.033	.513	.470	-.490-
	X8	.008	.090	.170	-.030-	.232	.000
	X9	.033	.869	.629	.948	.893	-.841-
	X10	-.151-	.724	.580	.752	.770	-.529-
Sig. (1-tailed)	تابع		.090	.005	.185	.435	.083
	X1	.090		.000	.000	.000	.006
	X2	.005	.000		.009	.000	.108
	X3	.185	.000	.009		.000	.000
	X5	.435	.000	.000	.000		.000
	X4	.083	.006	.108	.000	.000	
	X6	.308	.000	.000	.000	.000	.000

	X7	.001	.293	.439	.005	.010	.008
	X8	.486	.337	.214	.444	.138	.499
	X9	.438	.000	.001	.000	.000	.000
	X10	.240	.000	.001	.000	.000	.004
N	تابع	24	24	24	24	24	24
	X1	24	24	24	24	24	24
	X2	24	24	24	24	24	24
	X3	24	24	24	24	24	24
	X5	24	24	24	24	24	24
	X4	24	24	24	24	24	24
	X6	24	24	24	24	24	24
	X7	24	24	24	24	24	24
	X8	24	24	24	24	24	24
	X9	24	24	24	24	24	24
	X10	24	24	24	24	24	24

Correlations

		X6	X7	X8	X9	X10
Pearson Correlation	تابع	.108	-.590-	.008	.033	-.151-
	X1	.903	.117	.090	.869	.724
	X2	.745	.033	.170	.629	.580
	X3	.905	.513	-.030-	.948	.752
	X5	.940	.470	.232	.893	.770
	X4	-.752-	-.490-	.000	-.841-	-.529-
	X6	1.000	.293	.129	.972	.746
	X7	.293	1.000	.067	.288	.573
	X8	.129	.067	1.000	.031	-.111-
	X9	.972	.288	.031	1.000	.698
	X10	.746	.573	-.111-	.698	1.000
Sig. (1-tailed)	تابع	.308	.001	.486	.438	.240
	X1	.000	.293	.337	.000	.000
	X2	.000	.439	.214	.001	.001
	X3	.000	.005	.444	.000	.000
	X5	.000	.010	.138	.000	.000

	X4	.000	.008	.499	.000	.004
	X6	.	.083	.273	.000	.000
	X7	.083	.	.378	.086	.002
	X8	.273	.378	.	.442	.302
	X9	.000	.086	.442	.	.000
	X10	.000	.002	.302	.000	.
N	تابع	24	24	24	24	24
	X1	24	24	24	24	24
	X2	24	24	24	24	24
	X3	24	24	24	24	24
	X5	24	24	24	24	24
	X4	24	24	24	24	24
	X6	24	24	24	24	24
	X7	24	24	24	24	24
	X8	24	24	24	24	24
	X9	24	24	24	24	24
	X10	24	24	24	24	24

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X7	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	X2	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: تابع

Model Summary[c]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.590[a]	.349	.319	1.36910	
2	.798[b]	.636	.602	1.04719	1.975

a. Predictors: (Constant), X7

b. Predictors: (Constant), X7, X2

c. Dependent Variable: تابع

ANOVA[c]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22.067	1	22.067	11.773	.002[a]
	Residual	41.238	22	1.874		
	Total	63.305	23			
2	Regression	40.276	2	20.138	18.364	.000[b]
	Residual	23.029	21	1.097		
	Total	63.305	23			

a. Predictors: (Constant), X7

b. Predictors: (Constant), X7, X2

c. Dependent Variable: تابع

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	10.918	1.942		5.623	.000
	X7	-.655-	.191	-.590-	-3.431-	.002
2	(Constant)	10.341	1.492		6.931	.000
	X7	-.675-	.146	-.608-	-4.619-	.000
	X2	.256	.063	.537	4.075	.001

a. Dependent Variable: تابع

Excluded Variables[c]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics: Tolerance
1	X1	.357[a]	2.237	.036	.439	.986
	X2	.537[a]	4.075	.001	.665	.999
	X3	.151[a]	.746	.464	.161	.737
	X5	.401[a]	2.236	.036	.439	.780
	X4	.004[a]	.019	.985	.004	.760
	X6	.307[a]	1.790	.088	.364	.914
	X8	.047[a]	.269	.790	.059	.996
	X9	.222[a]	1.249	.225	.263	.917
	X10	.279[a]	1.354	.190	.283	.671
2	X1	-.234-[b]	-1.038-	.312	-.226-	.340
	X3	-.255-[b]	-1.443-	.164	-.307-	.527
	X5	-.230-[b]	-.927-	.365	-.203-	.284
	X4	.193[b]	1.241	.229	.267	.700
	X6	-.306-[b]	-1.454-	.161	-.309-	.373
	X8	-.044-[b]	-.323-	.750	-.072-	.967
	X9	-.241-[b]	-1.368-	.186	-.293-	.534
	X10	-.320-[b]	-1.490-	.152	-.316-	.356

a. Predictors in the Model: (Constant), X7

b. Predictors in the Model: (Constant), X7, X2

c. Dependent Variable: تابع

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	2.4812	7.3009	4.3250	1.32331	24
Residual	-2.83462-	1.73666	.00000	1.00062	24
Std. Predicted Value	-1.393-	2.249	.000	1.000	24
Std. Residual	-2.707-	1.658	.000	.956	24

a. Dependent Variable: تابع

Charts

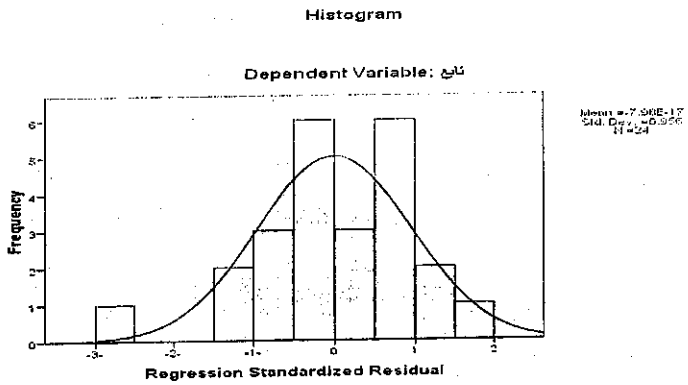

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual